وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

العوامل الخارجية للظاهرة الإجرامية

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

من إعداد الطالب(ة):

فغلول أمينة فاطمة

تحت إشراف الأستاذ(ة):

يحيى عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	درعي العربي	رئيسا
الأستاذ(ة)	يحيى عبد الحميد	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	بن عودة نبيل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

نوقِشت في: 2024/06/24

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: فغلول أمينة فاطمة الصفة: أستاذ

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: M8322331 والصادرة بتاريخ: 25-06-2020

المسجل بكلية: الحقوق و العلوم السياسية قسم: القانون العام

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

العوامل الخارجية للظاهرة الإجرامية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

حررت الوثيقة من طرف
السيدة: بلحاجي حفيظة

التاريخ:

بلدية مستغانم
نظرا للتصديق المادي لإمضاء
26 JUIN 2024
السيد(ة)

إمضاء المعني

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

شكر وعرفان

الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه والحمد لله على وجوده وإكرامه.

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مريده.

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا البحث ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذي الفاضل "يحيى عبد الحميد".

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين تشرفت بمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتي.

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا ومعنويا من قريب أو بعيد، كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات.

إهداء

أهدي هذا النجاح إلى من علّمتني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من جعل الله الجنّة تحت أقدامها واحتضنتني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها، والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات، سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي إلى وهج حياتي (أمي).

إلى من كان سببا في وجودي في هذه الحياة (أبي).

إلى خير أيامي وصوفتها إلى قرة عيني (أخي).

إلى رفيقة دربي وصديقة طفولتي (أميرة).

إلى كل من كان عونا وسندا في هذا الطريق...أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته، راجية من الله تعالى أن ينفعني بما علّمني وأن يعلمني ما أجهل.

مقدمة

الإجرام ظاهرة قديمة قدم الإنسان، فمنذ أن ظهر الإنسان على وجه هذه الأرض ظهرت معه الجريمة، حيث قتل قابيل أخاه هابيل، بدافع الخيرة والطمع، قال تعالى: ﴿فَطَوعَت لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَه فَأَصْبَحَ مِنَ الخَاسِرِينْ﴾ ومنذ ذلك الوقت والجريمة لم تنقطع من أي مجتمع من المجتمعات، بصرف النظر عن درجة تقدمه أو ثقافته، حيث أصبح الإجرام ظاهرة حاول الكثير من الفلاسفة والمذكرين دراستها وتفسيرها لمعرفة الأسباب والعوامل التي قد تدفع ببعض الأشخاص إلى ارتكاب الجرائم دون البعض الآخر، فكل نفس بشرية تتواجد فيها مكونات الخير إلى جانب مكونات الشر، فإذا طغى جانب الخير على جانب الشر اتجهت النفس إلى طريق صلاح والاعتدال وإذا ما حددت العكس وطغي جانب الشر في النفس على جانب الخير اتجهت إلى طريق الفساد والإجرام.

فظاهرة الجريمة تؤرق العديد من المجتمعات سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، مع اختلاف درجة الانتشار من مجتمع لآخر حسب البيئة وبيعة المعايير الأخلاقية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، نظرا لوجهة النظر المتفاوتة للفعل الإجرامي.

كما أن هذه الأخيرة تلازم المجتمعات البشرية وتشكل مشكلة خطيرة في كل مجتمع لما تحمله في طياتها من انتهاك للقوانين، وإخلال للبناء الاجتماعي ودعوى للفوضى وعدم الاستقرار في المجتمع ومع تغيير وتطور المجتمعات نجدها بدورها حاكت المجتمع في تطورها وتعقد أنماطها، لتصبح الجريمة ذات أبعاد خطيرة تحتاج إلى دراسات وأبحاث متواصلة، مما أدى لها إلى استقطاب اهتمام العديد من الباحثين مما تعددت الدراسات واختلفت حول تناول الظاهرة الإجرامية ومعرفة دوافعها واتجاهاتها من العوامل الخارجية أو البيئية المحيطة بالفرد.

لكن يلاحظ أيضا أن كل العوامل الخارجية المحيطة بالفرد لا تدخل بالضرورة في مضمون بيئته، لذلك تختلف عناصر البيئة باختلاف الأفراد، ويدخل من العوامل الخارجية في بيئة الفرد تلك العوامل التي تتوافر فيها إمكانية أو احتمال التأثير المباشر أو غير المباشر فيه. أما تلك العوامل الخارجية التي لا صلة للفرد بها، فتخرج من عداد الظروف التي تتكون منها بيئته، مهما كانت درجة قربها منه. وعلى ذلك يتحدد مدلول البيئة الإجرامية بأنها مجموع العوامل الخارجية التي تؤثر في إجرام الفرد، كما أن البيئة الخارجية للفرد نسبية لا مطلقة، لأنها ليست واحدة بالنسبة لجميع الأشخاص. ذلك أن لكل شخص بيئته الخاصة به، وهي تتحدد

على أساس مدى اتصاله بالظروف الخارجية وتأثره بها، ولهذا السبب تختلف بيئة الشخص الواحد من زقت لآخر ومن مكان لآخر. ويمكن تفسير اختلاف البيئة باختلاف الأشخاص بأن بيئة الشخص تحدد ليس فقط باتصال الشخص بالظروف الخارجية المحيطة به، بل كذلك بصلاحية تلك الظروف للتأثير فيه، بيد أن الأشخاص يتفاوتون في اتصالهم بالظروف الخارجية وفي مدى استعدادهم للتأثر بها. وعلى ذلك قد يعيش شخصان في نفس الظروف الخارجية، ويكون لكل منهما رغم ذلك بيئته الخاصة به[1].

وتختلف بيئة الشخص الواحد كذلك باختلاف الزمان والمكان، وذلك لأن اختلاف المكان يستتبع اختلافا في العوامل التي يتصل بها الشخص ويتأثر بها، فبيئة الشخص داخل وطنه غير بيئته خارجه وبيئته في عمله تختلف عن بيئته في منزله. كما أن اختلاف الزمان يرتبط به اختلاف في مدى استعداد الشخص للتأثر بالعوامل الخارجية المحيطة به، ومن ثم كانت بيئة الفرد في طفولته مختلفة عن بيئته في شبابه وعن بيئته في شيخوخته، وعوامل البيئة مختلفة ومتعددة، لكنها رغم اختلافها وتعددها تعتبر وحدة غير قابلة للتجزئة، وهي لذلك تتكامل في تأثيرها على سلوك الشخص بمعنى أنه لا يمكن نسبة الأثر الذي تحدثه في السلوك إلى أحدها منفردا، بل أن سلوك الفرد هو ثمرة تفاعلها وتضافرها. ويعني ذلك أنه إذا تظاريت العوامل البيئية وتصارعت فيما بينها، بدل أن تتضافر وتسير في اتجاه واحد، فإن تأثيرها في سلوك الفرد يتوقف على تفوق الأقوى منها في تأثيره. فإن تفوقت عوامل السوء على عوامل الخير، ساء سلوك الفرد، وإن حدث العكس حسن سلوكه، بمعنى أنه إذا تغلبت العوامل البيئية الدافعة إليه، سقط الفرد في هذه الجريمة، أما إذا انتصرت العوامل البيئية الحائلة دونه، نجا الفرد منها. فإن نشأ الحدث في أسرة منحرفة سيئة وانضم إلى رفقاء السوء نتج عن تفاعل هذين العاملين سقوطه في الجريمة. أما إن تربى في أسرة قويمة متماسكة حظي فيها بقدر من الرعاية والتهذيب من شأنه أن يعصمه من أثر العوامل السيئة. والعوامل الخارجية متكاملة في تأثيرها، وكل تغير يحدث في أحد هذه العوامل يؤثر في مجموع العوامل البيئية الأخرى ومن ثم في سلوك الفرد، وعوامل الإجرام الخارجية ستكون موضوع دراستنا المفصلة باعتبارها الظروف الخارجة عن شخصية الإنسان، ومما سبق نطرح الإشكالية التالية:

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، (د.ط) 2002، ص215.

كيف توثر الظروف الخارجية على الفرد في دفعه إلى اقتراف الجريمة؟

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في:

- يتناول موضوعا ضروريا له علاقة وثيقة بالمجتمع ألا وهو موضوع 'الظاهرة الإجرامية".
- معرفة الأسباب الحقيقية لحدوث الجريمة وارتفاع معدلاتها في المجتمع من خلال دراسة مختلف العوامل الاجتماعية والبيئية والطبيعية.
- تحديد العوامل الخارجية للظاهرة الإجرامية من خلال تقسيمها ونظرا لتنوعها.
- توضيح العلاقة بين العوامل الخارجية والظاهرة الإجرامية، لغرض زيادة الوعي الجمعوي الهادف لدحر الجريمة وللسعة منها بإيجاد الحلول المناسبة.

أسباب اختيار الموضوع:

أ- أسباب ذاتية: تم اختيار الموضوع بناء على:

- رغبة وميول شخصي لدراسة الموضوع.
- موضوع يقع ضمن التخصص المناسب له.

ب- أسباب موضوعية:

- استفحال ظاهرة تكرار الجريمة وتزايدها بشكل كبير بين جميع فئات المجتمع خاصة بين المراهقين والشباب دون معرفة أهم العوامل الخارجية الدافعة لارتكابها.
- تعتبر هذه الدراسة محاولة لإثراء المكتبة الجامعية، وخاصة في مجال أسباب ودوافع النشاط الإجرامي.

المنهج المتبع:

نزولا عند متطلبات البحث العلمي، كما هو متعارف عليه في المواضيع القانونية التي تفرض علينا نوع المنهج المتبع، فقد اخترنا منهجا يلم بكل جوانب الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى الإلمام بالموضوع محل الدراسة من كل جوانبه.

تقسيم البحث:

تم تقسيم البحث وفق خطة ثنائية إلى فصلين تطرقنا في الفصل الأول إلى العوامل الطبيعية (المناخية) والاقتصادية وقسمناه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول العوامل الطبيعية وفي المبحث الثاني العوامل الاقتصادية أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى العوامل الاجتماعية والثقافية وقسمناه هو بدوره إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول العوامل الاجتماعية والمبحث الثاني خصصناه للعوامل الثقافية.

وختاما لهذا البحث توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول:

العوامل الطبيعية

(المناخية)

والاقتصادية

الفصل الأول: العوامل الطبيعية (المناخية) والاقتصادية وصلتها بالظاهرة الإجرامية

تمهيد:

الجريمة سلوك إنساني يتأثر بالعالم الخارجي ويتميز عن غيره من السلوكيات الإنسانية بأنه إجرامي لذا قد قيل الجريمة ظاهرة اجتماعية وهي سلوك فردي.

ويقصد بالعوامل البيئية مجموعة الظروف الخارجية المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والثقافية أي بيئة الشخص التي تساهم في تكوين شخصيته ونوعية سلوكه، والتي لها تأثير مباشر أو غير مباشر عليه.

والبيئة بهذا المعنى هي نسبية ومتكاملة، فان نسبيتها تعني ليست واحدة لجميع الأشخاص وإنما تختلف من شخص لآخر حسب مدى علاقته بالظروف الخارجية وتأثيره بها.

وخصصنا الفصل الأول للعوامل الطبيعية (المناخية والاقتصادية) وقسمناه إلى مبحثين:

أولا: العوامل الطبيعية (المناخية).

ثانيا: العوامل الاقتصادية.

الفصل الأول: العوامل الطبيعية (المناخية) والاقتصادية وصلتها بالظاهرة الإجرامية

المبحث الأول: العوامل الطبيعية (المناخية-الجغرافية)

لقد أثبتت البحوث العلمية وجود علاقة بين المتغيرات المناخية والسلوك الإجرامي، حتى أصبح من المستقر أن لكل فصل من فصول السنة نوع معين من الجرائم تظهر فيه أكثر من باقي فصول السنة الأخرى.

مما لا شك فيه أن السلوك الإنساني بوجه عام يتأثر بفعل الظواهر الطبيعية والجريمة ليست إلا صورة من صور السلوك الإجرامي، إلى حد أن ذهب البعض إلى القول بأنه على المدى الطويل تصبح البيئة الطبيعية هي العامل الوحيد في تحديد سلوك الإنسان لأنها تتحكم في النمو والتطور العضوي للإنسان الذي يترتب عليه تقسيم البشر إلى أجناس مختلفة كما أنها تحدد التطور الثقافي والحضاري الذي تتميز به المجتمعات الإنسانية.

وتأثير البيئة الطبيعة على الإنسان قد يكون بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر فنجد أن المناخ وحالة الطقس واختلاف الفصول له أثر على النفس والأعصاب وبالتالي على السلوك الإنساني عموما وهي السلوك الإجرامي تبعا[1].

المطلب الأول: تأثير الظروف الطبيعية على السلوك الإجرامي

توجد صلة وثيقة بين الظواهر الطبيعية والسلوك الإجرامي، ذلك أن الجريمة صورة من صور السلوك الإنساني، وهذا السلوك يتأثر بتلك الظواهر وتأثير الطبيعة على السلوك الإجرامي يكون مباشر ومن قبل للتأثير المباشر تأثير المناخ والطقس واختلاف الفصول على نشاط الأفراد وجهازهم العصبي وحالتهم النفسية.

[1] أسحق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 1991، ص67.

الفرع الأول: أثر المناخ على ظاهرة الإجرام

يقصد بالمناخ حالة الطقس من حرارة وبرودة وأمطار ورياح، وقد أثبتت لنا الدراسات والإحصاءات الجنائية اختلاف ظاهرة الإجرام في شمال إيطاليا حيث يكون الطقس بارد عن الإجرام في جنوبها حيث يسود الطقس الحار. ونفس الوضع في فرنسا وإقليمها الشمالية والجنوبية، وقيل أن جرائم الاعتداء على الأموال تزداد نسبتها في المناطق الشمالية وأثناء فصول السنة الباردة وأن جرائم الاعتداء على الأشخاص تزداد نسبتها في المناطق الجنوبية أثناء الفصول الحارة وقد أكد صدق هذا القول كل من كتيليه وفيري وجارو فالو ولاكساني[1].

أولا: علاقة درجة الحرارة والبرودة بالإجرام

يرى البعض باحثي علم الإجرام أمثال "ألاكسنيو ديكستير Alacassagn Dexter" منذ وقت طويل أن هناك ارتباط وثيق بين درجة حرارة الجو وبين سلوك الإنسان، كما لها أثر على الوظائف الحيوية للإنسان تؤدي إلى تغيب في تبيان وظائف جسمية بشكل يؤثر على سلوكه سواء كان سويا أم غير سوي وقد ذكر "مونيسكو" في كتابه "روح القوانين" أن نسبة الإجرام تزداد كلما اقتربنا من خط الاستواء ويزداد تعاطي الخمور والإدمان كلما اقتربنا من القطبين[2].

ويمكن تفسير العلاقة الوثيقة بين درجة الحرارة وظاهرة الإجرام على ضوء الحقائق التالية:

1-الحرارة الزائدة: تؤدي إلى الخمول وتعمل على إخماد الحيوية لدى الإنسان بينما البرودة تستحث الحيوية وتضاعفها، ولذا نشاهد أن شعوب البلاد الحارة دائما أقل حيوية ونشاطا

[1] محمد صبحي نجم أصول علم الإجرام وعلم العقاب، عما، دار الثقافة، 2008، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني.

[2] أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص146.

وبالتالي أقل إنتاجا وحظا من شعوب البلاد المعتدلة والباردة. وإن كانت قديما قد قامت في بعض البلاد الحارة حضارات معينة إلا أنها كانت محدودة ولم تتكرر[1].

2-جرائم الاعتداء على المال يصل أقصى مدى لها في شهور الشتاء وأقل مدى لها في فصل الصيف على أن ذلك ليس بصفة دائمة[2].

وترتفع نسبتها في الجو البارد لسببين السبب الأول مباشر يتمثل في البرودة تنبه النشاط الحيوي وتزيد الحيوية، والثاني غير مباشر يتمثل في أنه كلما البرد زادت حاجة الإنسان إلى المأكل والمشرب والمأوى والملابس والأغطية في الفراش وتوفير وسائل النقل فيلجأ إلى الحصول على المال ولو بطريق غير مشروع لسد تلك الحاجات وإشباعها، مع ملاحظة أن جرائم المال لا تزيد نسبتها إلا في البلاد التي يكون جوها حار على مدار السنة بنفس النسبة في البلاد الباردة في فصل الشتاء إذ أن البلاد الحارة القريبة من خط الاستواء درجة الحرارة فيها لا تنخفض في الشتاء بنسبة كبيرة.

3-جرائم الاعتداء على الأشخاص ترتفع نسبتها في الجو الحار لسببين:

السبب الأول: سبب مباشر يتمثل في أن ارتفاع درجة الحرارة شأنه أن يحرك العواطف ويضاعف الانفعال فيدفع الإنسان مباشرة إلى الاعتداء والعنف.

السبب الثاني: غير مباشر يتمثل في أن ارتفاع درجة الحرارة يلجئ الإنسان إلى قضاء فترات طويلة خارج المساكن فتزداد فرص احتكاكه بالآخرين وارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص[3].

---

[1] إسحاق إبراهيم منصور، المرجع السابق، ص70.

[2] د: عبد الرؤوف، أصول علم الإجرام والعقاب، القاهرة، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1977.

[3] د: إسحاق إبراهيم منصور، المرجع السابق، ص70.

ثانيا: علاقة الطقس بالإجرام

لم تحظى حالة الطقس بدراسات كافية من طرف علماء الإجرام وأشهر الدراسات التي أجريت على حالة الطقس تلك التي قام بها "ديكستر" في أمريكا فقد خلص هذا الأخير من أبحاثه إلى عدة نتائج حاول من خلالها أن يفسر العلاقة بين هذه الظواهر الجوية وبين الظواهر الإجرامية وأن تلك العلاقة إلى تأثير الجو في نفسية المجرم على النحو التالي:

أ- إن نسبة جرائم العنف ترتفع بانخفاض الضغط الجوي، ومعنى ذلك أنه كلما انخفضت درجة الضغط الجوي يعقبه عادة عواطف شديدة فهذه الظاهرة في حد ذاتها تثير النفوس وتزيد الانفعالات العاطفية مما يدفع بسهولة إلى ارتكاب الجرائم العنف بمجرد انخفاض الضغط الجوي.

ب-أن عدد جرائم العنف يتناسب تناسبا عكسيا مع درجة الرطوبة ويقصد بذلك أن ارتفاع درجة الرطوبة تثير أيضا الرغبة في الاقتتال لأنها تثير الجهاز العصبي ولكن في نفس الوقت تفقد الإنسان حيويته فلا يجد الجهد الذي يمكنه من الاعتداء ولذلك تنخفض نسبة الإجرام.

ت-نسبة الإجرام تنخفض في الرياح القوية والساكنة وترتفع باعتدال الريح ومعنى ذلك أنه كلما كانت الريح متوسطة السرعة أي معتدلة، ترتفع نسبة الإجرام وتعليل ذلك أنه في حال اعتدال الريح ثنائي أكسيد الكربون في الجو بنسبة عادية فيساعد على حيوية الإنسان أما في حالتي اشتداد الريح وسكونها التام تتغير نسبة أكسيد الكربون مما يؤدي إلى إخماد الحيوية في الإنسان فتقل قدرته على ارتكاب الجرائم[1].

لذلك تؤثر الظروف الطبيعية بصفة عاملة على سلوك الإنساني لكن الذي يعنينا في هذا المجال هو تأثير المناخ على ظاهرة الإجرام باعتبارها حقيقة لا ينكرها أحد ولا تخالف الواقع.

[1] د: إسحاق إبراهيم منصور، المرجع السابق، ص72.

من أجل ذلك أنصبت عناية الباحثين على تتبع الإحصاءات الجنائية في الدولة الواحدة لبيان أثر اختلاف المناخ على ظاهرة الإجرام في مناطق منها تتماثل في ظروفها العامة وتختلف في مناخها زيادة على ذلك قد حظي إجرام الشمال والجنوب في الدولة الواحدة باهتمام الباحثين الأوائل في علم الإجرام.

لذلك سوف نعرض هنا نتائج تلك البحوث العلمية حول تفسير العلاقة بين تقلبات المناخ ونوع الجريمة.

أولا: بالنسبة للإجرام الصيفي: لقد ثبت علميا أن ارتفاع درجة حرارة الجو تؤدي إلى زيادة حرارة الجسد وهذا يؤدي إلى احتراق جزء من الأكسجين في الدورة الدموية، وبالتالي هروب الدم من معظم الأعضاء خاصة القلب ليرتكز في الجلد فيرتفع هرمون الثابروكسين الغدة الدرقية مما يترتب عنه زيادة النبض والشعور بالاختناق وسرعة التهيج العصبي ثم الانفعال والاستفزاز لأتفه الأسباب فتكون جرائم العنف ضد الغير (تفسير علمي)[1].

ويصنف علماء الاجتماع تفسيرا جانبيا بقولهم أن ارتفاع درجة الحرارة في الصيف يؤدي إلى تزايد الناس في الشوارع والحدائق العامة فتزداد فرص الاحتكاك فيما بينهم.

ثانيا: بالنسبة للإجرام الشتوي: يرى البعض أن جرائم الأموال تكثر في فصل الشتاء خاصة في حالة البرودة، فعندما تنخفض درجة حرارة الجسم تزداد حاجة الإنسان للدفء حرصا على حياته ولإشباع تلك الحاجة نظرا لأن ليالي الشتاء تكون غير مقمرة بسبب وجود السحب وتكون عادة أطول من فترة النهار، وتتميز كذلك عن ليالي الصيف بخلوها من الناس بسبب البرودة الشديدة من جانب وعدم صلاحية الشوارع للمسير بسبب الأمطار من جانب، وما يترتب عن ذلك من لجوء الناس إلى النوم المكبر. ونلك هي الظروف التي تشجع البعض إلى ممارسة

[1] د: عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص157.

النشاط الإجرامي من جرائم السرقة التي تعتبر في القانون الجزائري من الجرائم المرتكبة ضد الأموال وذلك طبقا للمادة 350 وما يليها من قانون العقوبات الجزائري[1].

الفرع الثاني: الجريمة وعلاقتها بالمدن والريف

تمر المجتمعات البشرية بمراحل حضارية متفاوتة مما يؤدي إلى اختلاف واضح في نوعية وكمية الأفعال التي تشكل جرائم، وهذا يؤكد لنا حقيقة أن كل مجتمع إنساني ولكل عصر ولكل حضارة معتقداتها وأفكارها وتقاليدها وعاداتها الخاصة وجرائمها الخاصة بها.

ففي المدن يرتفع مستوى المعيشة وتزيد مغريات الحياة وتتضاعف احتياجات الفرد وتتعقد الأمور وتتعدد العلاقات والرغبات الاجتماعية مما هيئ لهم الفرص للانحراف. علاوة على أن دور المرأة في المدن دور إيجابي وفعال من خلال مشاركتها في الحياة العامة مما يتيح بدورها إلى احتمالات انحرافها.

وقد لاحظ الدارسون والباحثون في علم الإجرام أن الجريمة تختلف بدورها كما ونوعا من منطقة لأخرى داخل الدولة الواحدة. وقد لاحظ هؤلاء الباحثون أن هناك اختلافا واضحا في الجريمة ونوعها في المدن عن الريف فأثبتت الإحصاءات أن الجريمة منتشرة في المدن الكبرى عنها في المدن الصغرى، وعن المجتمعات الريفية كما ونوعا، ويفسر علماء الاجتماع الجنائي هذا الاختلاف بسبب التفكك الاجتماعي في المناطق الحضارية وعدم الاستقرار وضعف الروابط الاجتماعية والأسرية والشخصية واختلاف الثقافات والمعتقدات والقيم والمبادئ[2].

[1] د: عبد الرؤوف، المرجع نفسه، ص157.

[2] محمد صبحي نجم، المرجع السابق، ص71.

أولا: اختلاف النسبة العددية للإجرام في المدينة عنها في الريف

1. تعدد مشاكل الحياة في المدينة:

الحقيقة ثابتة في وجود إقامة مساكن متجاورة واكتظاظ مكاني وازدحام الطرق وكذا منشآت الصناعية مما يجعل ذلك في تعارض الأفراد في المجتمع، الأمر الذي جعل تدخل الحكومات بإصدار القوانين تنظيم العلاقات بين الأفراد[1].

فمجتمع المدينة مجتمع معقد وخليط من اتجاهات متعددة ومتنوعة ومتفاوتة، علاوة على أن المدينة بحجم سكانها وفخامة أبنيتها وعبر مساحتها توفر نوعا من الأمان والسرية والاطمئنان للمجرمين في الاختفاء فيها، علاوة على وجود فرص للانحراف كأماكن اللهو و التسلية ورفقاء السوء والمنحرفين والمنحلين خلقيا تربويا[2].

2. حب التقليد والمحاكاة: وذلك أن المدن يكون فيها نسبة الإجرام مرتفع لأن سكان المدينة يتأثرون بما يروه في شاشات ومختلف وسائل الإعلام، التي توجب التقليد بطريقة غير مباشرة في نفوس الضعفاء، لتكون بذلك الجريمة أحد صور الشجاعة على عكس الريف التي تكون فيها فعالية وسائل الإعلام قليلة.

3. طبيعة الحياة في القرية والتقليد في المجتمع الريفي:

المجتمع الريفي معروف بانغلاقه، حيث يعرف أنه مكان يكون فيه جميع سكانه معروفين عند بعضهم البعض، كما أن يربطهم علاقة القرابة أو المصاهرة، تجعل منهم مجتمعا متماسكا وقويا لأن الفرد في الريف تحكمه عادات وتقاليد الجماعة التي ينتمي إليها فتتأصل في نفسيته

[1] محمد صبحي نجم، المرجع نفسه، ص71.

[2] درقاوي جمال، بن صخرية عبد القادر، أثر العوامل الاجتماعية الدافعة إلى ارتكاب الجريمة، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص علوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018، ص47.

وتتحكم في سلوكه/ لذا نجد الجرائم التي ترتكب في الريف هي جرائم العنف من ضرب وجرح وإيذاء، وجرائم الثأر كالقتل والحريق وإتلاف المزروعات أو تسميم المواشي والدواب وجرائم السرقات.

4. صعوبة الإحصاء في جرائم الريف:

إن الجرائم البسيطة كالسب والقذف والضرب، لا ينتج عنها ضرر كبير أما السرقات في المحاصيل الزراعية لا تدخل في سجل الشكاوى إضافة إلى ذلك قلة رجال الشرطة بالنسبة إلى المدينة.

5. صعوبة التخفي المجرم في الريف:

ذلك أن المجرم يجد صعوبة في التواري على الأنظار لأن سرعان ما سيتعرفون على هويته نظرا لقلة نسبة الكثافة السكانية، على عكس المدينة التي تتميز بكثرة السكان والعدد العمراني الكبير، مما يصعب إيجاد المجرم[1].

المطلب الثاني: الآراء المفسرة لعلاقة البيئة الطبيعة بظاهرة الإجرام

اختلف علماء الإجرام حول تفسير الصلة بين المناخ وظاهرة الإجرام وقد أرجح بعضهم الصلة إلى التأثير المباشر للظروف الطبيعية وهو ما يعني وجود صلة مباشرة بين بعض الظواهر الطبيعية والإجرام.

[1] درقاوي جمال، بن صخرية عبد القادر، مرجع سابق، ص48.

الفرع الأول: التفسير الطبيعي والنظرية الاجتماعية

أ)- التفسير الطبيعي:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المناخ يؤثر تأثيرا مباشرا في الظاهرة الإجرامية، فكل تغير على الظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان يؤثر في سلوكه بصفة عامة، وفي السلوك الإجرامي بصفة خاصة، ولا يقتصر ذلك اختلاف درجة الحرارة ومدى انتشار الضوء، بل يشمل كافة الظروف الطبيعية من رياح وأمطار ورطوبة...الخ.

وفيما يتعلق بتفسير ما بين ارتفاع درجة الحرارة جرائم الاعتداء على الأشخاص، ذهب أنصار هذا الرأي إلى القول بأن ارتفاع الحرارة يزيد من حيوية الإنسان ويدفع أجهزة جسمه إلى العمل في سرعة، مما يؤدي إلى أن يكون أكثر قابلية للإثارة والاندفاع، إذ تسهل إثارة ويكون ردة فعله على الانفعال سريعا وعنيفا[1].

ويفسر أنصار النظرية الطبيعية ازدياد معدل جرائم الأموال وخاصة السرقة في الشتاء وانخفاضه في الصيف بأن طول الليل شتاء يساعد الجناة على التخطيط والتنفيذ لهذه الجرائم مما يزيد من فرص ارتكاب بينما يحدث العكس يصفا حيث أن قصر ليالي الصيف وطول نهاره وانتشر الضوء خلال هذا النهار الطويل لا يسمح لهم بالتخطيط والتنفيذ فيقلل من فرص ارتكاب هذا النوع من الجرائم[2].

ومن ناحية أخرى يؤخذ على القول بأن الحر الشديد يؤدي إلى إضعاف مقدرة الفرد على مقاومة إغراء المؤثرات الخارجية أنه قول لا يستقيم منطقه إذ لو صح ذلك لكانت النتيجة زيادة الجرائم كافة بارتفاع درجة الحرارة لكن الإحصاءات الجنائية تكذب ذلك كافة بارتفاع درجة

[1] د.فتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2006، ص194-195.

[2] د.بكري يوسف بكري، الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، دون طبعة، 2015.

الحرارة لكن الإحصاءات الجنائية تكذب ذلك فيما يتعلق بجرائم الأموال التي تقل في أشهر الصيف وتزيد في أشهر الشتاء كما يكذبه بلوغ جرائم العرض أعلى معدل لها في فصل الربيع[1].

والواقع أن هذه النظرية يعيبها المبالغة في النتائج التي توصلت إليها وتعميمها لتلك النتائج. فمن ناحية، ليس من الضروري أن يوظف الفرد نشاطه الزائد الناتج عن ارتفاع درجة الحرارة صيفا بارتكاب الجرائم، بل يمكن أن يفرغ هذه الطاقة المخزونة في عمل يدوي نافع أو في الرياضة مقيدة تجعله صاحب شهرة خاصة في عصرنا هذا. ومن ناحية ثانية، فإن منط هذه النظرية يؤدي إلى القول بأن أعلى معدل للجرائم الجنسية يجب أن يكون في الصيف حيث الارتفاع الشديد لدرجة الحرارة وهذا المنطق تكذبه الإحصاءات الجنائية التي تثبت أن أعلى معدل للجرائم الجنسية يكون في فصل الربيع ثم تبدأ في الانخفاض من بدايته في فصل الصيف. ومن ناحية ثالثة، لا تقدم لنا هذه النظرية تفسيرا لارتكاب بعض الصور لجرائم السرقة خلال فصل الصيف نهارا كالنشل في المواصلات العامة والذي يرجع إلى اعتبارات اجتماعية كشدة الازدحام وخروج الأفراد من منازل للتنزه وليس إلى اعتبارات طبيعية. ومن ناحية أخيرة، فإن منطق هذه النظرية يتعارض مع نفسه، فهي تقرر أن شدة الحرارة تضعف الإرادة والمقاومة مما يجعل الإنسان من حيث المنطق في حالة من الرقة والاسترخاء وفي نفس الوقت تقرر أن جرائم العنف، والتي تتطلب القوة والصلابة، تكثر في فصل الصيف. وفي مواجهة هذه الانتقادات اتجه بعض العلماء إلى تفسير العلاقة بين الظروف الجغرافية والمناخ خاصة وبين الجريمة على أساس مستمد من المعطيات الاجتماعية مما أوجد النظرية الاجتماعية[2].

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص197.

[2] د. بكري يوسف، بكري محمد، مرجع سابق، ص143.

ب)- التفسير الاجتماعي:

ينكر أنصار هذا الاتجاه الصلة المباشرة بين المناخ وظاهرة الإجرام، ويرون أن المناخ لا يباشر تأثيره في الدفع إلى السلوك الإجرامي إلا عن طريق غير مباشرة، فالتغيرات الجوية تؤثر في ظروف الحياة الاجتماعية بالنسبة للأفراد. وينعكس كل تغير في هذه الظروف على سلوك الأفراد ويؤثر بالتبعية في ظاهرة الإجرام، ويعني ذلك أن تغير المناخ ليس سببا مباشرا في تحديد نوع الإجرام، وإنما كل ما له من دور في هذا المجال يقتصر على تأثيره في الظروف الاجتماعية التي يؤدي تغيرها إلى بعض التأثير في إجرام الفرد،فقد حاول أنصار هذا الاتجاه تطبيقه لتفسير الصلة بين الحرارة وجرائم الأشخاص من ناحية، وبين البرودة وجرائم الأموال من ناحية أخرى[1].

فجرائم الأشخاص يزداد معدلها صيفا لأن شدة الحرارة وطول النهار يدفع للأفراد إلى ترك منازلهم والخروج إلى الأماكن العامة كالحدائق والمتنزهات هربا من هذه الحرارة الشديدة فتزداد فرص احتكاكهم بالغير وتزداد بالتالي جرائم العنف. كما أن فصل الصيف هو فصل الإجازات والاسترخاء من الأعمال مما يوجد لدى الإنسان طاقات مخزونة يلجأ إلى تفريغها بالتوجه إلى اللهو والتسلية مع الأصدقاء والأصحاب فيكثر احتكاكه بالغير، وتكثر بالتالي فرص ارتكاب جرائم العنف لديه. كما أن جرائم الأموال تزداد شتاء نظرا لازدياد حاجة الإنسان في موسم الشتاء إلى الغذاء والكساء والتدفئة والسكن، مما يترتب عليه ازدياد في معدا الإنفاق، ونظرا لعجز موارد الفرد عن تلبية كل هذه المتطلبات فإنه يلجأ إلى سلب أموال الغير بالسرقة ونحوها لإشباع تلك الحاجات[2].

[1] د: عوض محمد، مبادئ علم الإجرام والعقاب، مؤسسة للثقافة الجامعية بالإسكندرية، دون طبعة، 1975، ص240.

[2] د:بكري يوسف، بكري محمد، المرجع السابق، ص144.

وليس بالإمكان إنكار جانب الصحة في هذا التفسير، ومع ذلك فهو تفسير لا يصدق بالنسبة لبعض مظاهر الإجرام، سواء بالنسبة لجرائم الأشخاص أو لجرائم الأموال، وبصفة خاصة يعيب هذا التفسير عدة أمور:

1. أن جرائم الأموال لا تزيد كلها في فصل الشتاء، بل أن طائفة منها يغلب وقوعها وتزيد نسبتها في فصل الصيف، من ذلك مثلا النشل يزيد في أماكن الزحام في المصايف ووسائل النقل والمتنزهات العامة وأماكن اللهو والتسلية، ومن ذلك أيضا سرقة المنازل الخالية التي غدرها أهلها إلى المصايف.
2. إن التفسير الاجتماعي لا يغطي جرائم الاعتداء على العرض، فهذه الجرائم لا شأن لها بالانطلاق في الصيف أو قلة فرص الاحتكاك في الشتاء وإذا قيل بأن جرائم العرض تعد من جرائم الاعتداء على الأشخاص، فإن منطق التفسير الاجتماعي يفترض أنها تبلغ ذروتها في الصيف حيث تزيد فرص الالتقاء بين الأفراد، لكن الإحصاءات الجنائية تكذب هذه النتيجة، إذ يبدو منها أن جرائم الاعتداء على العرض تبلغ أعلى معدل لها في فصل الربيع، ثم تميل بعد ذلك إلى الهبوط في أشهر الصيف، هذا فضلا عن أن أخطر جرائم الاعتداء على العرض، مثل الاغتصاب والزنا، لا ترتكب حيث يزيد التقاء الناس ببعضهم لأنها تتطلب بطبيعتها أماكن مغلقة.
3. تفسير أن زيادة الجرائم الاعتداء على الأموال بازدياد حاجات الناس في فصل الشتاء هو تفسير لا يصلح إلا إذا سلمنا بأساسه، والواقع إن هذا الأساس ذاته محل النظر، فالصيف يخلق لدى بعض الناس احتياجات قد لا تفي ما واردهم بها[1]، فيضطرون إلى السرقة أو الاختلاس، وأهم هذه الحاجات ما يتطلب قضاء الأوقات الفراغ لدى الشباب من اتفاق قد يدفعهم إلى السرقة من الآباء، وما يحرص عليه بعض الناس من الانتقال

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص198.

إلى غير موطنهم لقاء العطلة الصيفية في المصايف، وقد يدفع ذلك إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على المال العام وما يربت طبه من جرائم التزوير في المحررات الرسمية والجرائم الحريق العمدي بيد أن هذه الجرائم لا تظهر عادة في الإحصاءات الجنائية، بل تسهم في زيادة حجم الرقم الأسود للإجرام.

الفرع الثاني: النظرية الفيسيولوجية (النفسية) والتفسير التكاملي

1-النظرية الفيسيولوجية (النفسية):

ويرى أنصار هذه النظرية أن العلاقة بين المناخ وبين الإجرام هي علاقة غير مباشرة، مرجعها إلى التغيرات التي تحدثها التقلبات المناخية على الأجهزة العضوية والنفسية لجسم الإنسان خلال فصول السنة المتعاقبة.

وتفسير ذلك، أن تتابع الفصول السنة يقابله تغيرات دورية في وظائف أعضاء الجسم الإنسان العضوية والنفسية. فمثلا فصل الربيع يقابله تفتح في الغريزة الجنسية لدى الإنسان نظرا لاعتدال الجو وتفتح الأشجار والزهور ونشاط الغريزة الجنسية لدى جميع المخلوقات على وجه الأرض مما ينعكس على الإنسان فنجد لدية نفس الأشياء حيث تنشط الغريزة الجنسية وتصل إلى ذروتها في فصل الربيع وتستمر حتى بداية فصل الصيف ثم تبدأ في الهدوء شيئا فشيئا حتى تصل إلى مستواها الطبيعي. وهذا هو الذي يفسر لنا سر ارتفاع معدل الجرائم الجنسية في فصل الربيع وأن معظم حالات العمل (سواء كان مشروعا أم سفاحا) تتم في فصل الربيع ولا يمكن تفسير ذلك بإرجاعه إلى أسباب اجتماعية أو طبيعية وإنما لأسباب فيسيولوجية نفسية تحدثها التغيرات المناخية خلال فصول السنة المتعاقبة[1].

[1] بكري يوسف، بكري محمد، مرجع سابق، ص145.

وإذا كان ظاهر هذا التفسير لجرائم الجنس يبدو مقبولا، فإن التفسير الفيسيولوجي لارتباط العامل الجوية بظاهرة الإجرام عموما يدعو إلى إبداء الملاحظات الآتية:

1-إنه تفسير قاصر، إذ يتوقف عند جرائم الاعتداء على العرض، لا يفسر غيرها من الجرائم التي لا يمكن القول بأنها ترتبط بدوران فيسيولوجي أو نفسية يسببها اختلاف المناخ بتعاقب فصول السنة.

2-إنه تفسير يبالغ في أهمية الدورات الفيسيولوجية لجسم الإنسان عندما ينسب إليها كل تطور يحدث في نسبة جرائم العرض في فصل الربيع كما أن تقرير التشابه بين الإنسان والحيوان من الناحية الجنسية ينطوي بدوره على المبالغة لأنه إذا كانت الحياة الجنسية للحيوان لا تبعث إلا عند حلول فصل الربيع، فإن الغريزة الجنسية لدى الإنسان قائمة طوال العام، وإن ازدادت حدةً ونشاطاً عندما يقبل الربيع[1].

3-التفسير التكاملي:

خلاصة ما تقدم أن صلة المناخ بظاهرة الإبرام صلة واضحة، لكن ليس معنى ذلك أنها صلة سببية مباشرة في كل الأحوال، بل أهنها في الغالب لأعم من الحالات غير المباشرة، وإذا كان من الثابت أن بعض الأشخاص يتأثرون بما يطرأ على الجو من التقلبات، تحدث اضطرابا في سلوكهم وتدفعهم إلى ارتكاب بعض الأفعال التي تعد جرائم في القانون، فأن ذلك الأثر لا يتحقق بطريقة مباشرة كل الأحوال، فالمناخ قد يؤدي إلى تغير في الظروف الاجتماعية التي تؤثر بدورها على الإجرام، كما أن المناخ وقد يؤثر على كيفية أداء أعمال الجسم لوظائفها، مما يظهر أثره على سلوك الفرد وقد يدفعه إلى ارتكاب بعض الجرائم.

[1] فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص199.

وعلى ذلك فإن التفسير المتكامل للصلة بين الظروف الجوية والإجرام يقتضي الجمع بين التفسيرات الثلاثة التي قيل بها في هذا الخصوص فجرائم الاعتداء على الأشخاص يصلح لها أساسا التفسير الطبيعي الذي يربطها بعامل المناخ بصلة مباشرة، أما جراام الاعتداء على الأموال فيبدو التفسير الاجتماعي أكثر ملائمة لفهم ما يطرأ عليها تطور تبعا لظروف المناخ، وأخيرا فإن التفسير الفسيولوجي هو الذي يبدو راجحا بالنسبة لجرائم الاعتداء على العرض[1].

المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية

يقصد بالعوامل الاقتصادية الظروف الاقتصادية المختلفة التي تحيط بالمجتمع والفرد والتي قد تدفع الفرد إلى طريق الجريمة. وقد أثارت العلاقة بين الظروف الاقتصادية والظاهرة الإجرامية الخلاف في وجهات النظر بين الباحثين في علم الإجرام. فالبعض منهم، يرى حتمية هذه العلاقة فيرجع وجود الجريمة في المجتمع إلى المثالب الناتجة عن تطبيق النظام الرأسمالي وما سيتبع ذلك من تفاوت كبير في توزيع الثروات واستغلال أهم الأموال لطبقة العمال. والبعض الآخر، يرى عدم حتمية هذه العلاقة ويعتبر أن النظام الاقتصادي السائد في الدولة ما ليس له إلا دور ثانوي في إنتاج الجريمة فما هو إلا عامل مساعد ومهيأ لوقوع الجريمة إذا توافرت معه عوامل أخرى. وهذا ما سوف نقوم بتوضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الصلة بين العوامل الاقتصادية وظاهرة الإجرام

بيان هذه الصلة يقتضي أن نشير إلى الخلاف حول مدى أهمية الدور الإجرامي للعوامل الاقتصادية، ثم نبين نطاق هذا الدور من حيث الجرائم[2].

---

[1] فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع نفسه، ص200.

[2] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص203.

الفرع الأول: الخلاف حول دور العوامل الاقتصادية في الظاهرة الإجرامية

اختلف الباحثون في علم الإجرام من قديم حول مدى أهمية دور العوامل الاقتصادية بنوعيها في ظاهرة الإجرام، وتم تقسيم الآراء في هذا المجال إلى ثلاثة اتجاهات:

1)- الاتجاه المبالغ في تقدير أهمية العوامل الاقتصادية:

يرى أنصار هذا الاتجاه الجريمة عائدة إلى الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، ويجدون سببها في تلك الظروف التي تتحكم في كافة مظاهر السلوك الإنساني، ومنها السلوك الإجرامي وهو سلوك تحدده كما ونوعا للأوضاع الاقتصادية في المجتمع، وقد تطرق بعض أنصار هذا الاتجاه فنسبوا الجريمة إلى نظام اقتصادي بعينه مقررين أن الجريمة ما هي إلا ناتج حتمي للنظام الرأسمالي، استنادا إلى أن طبيعة هذا النظام تؤدي إلى سوء توزيع الثروة بين الأفراد، مما يثير الشعور بالظلم والحقد، ويدفع المقهورين إلى سلوك سبيل الجريمة[1].

ويعبر هذا الاتجاه إنه متطرف ويغفل العوامل الإجرامية الأخرى إلى هذا السلوك، ولا شك أن الإجرام لا يمكن تفسيره بالعوامل الاقتصادية وحدها. هذا فضلا عن أن إفغال البحث في العوامل الإجرامية غير الاقتصادية من شأنه أن يصرف الجهود عن محاولة علاج هذه العوامل، وهو أمر يؤدي بلا شك إلى الحد من فاعلية الأساليب المتبعة في مكافحة الجرائم.

ب)- الاتجاه المقلل من أهمية العوامل الاقتصادية:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى تقليل من دور العوامل الاقتصادية الدافعة للسلوك الإجرامي، فتك العوامل ليست بذاتها سببا للجريمة، فلا تؤدي دورا أصليا في نشأتها، بل هي من العوامل التي تساعد على حدوث الجريمة، ومن ثم يقتصر دورها الإجرامي على تهيئة

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع نفسه، ص204.

الظروف الملائمة للإجرام ويعني ذلك أن الظروف الاقتصادية لا تؤدي دورها في إنتاج السلوك الإجرامي.

إذا صادفت استعدادا أو تكوينا إجراميا كامنا لدى الفرد، إذ في هذه الحالة تكون الظروف الاقتصادية بمثابة المنبه لهذا الاستعداد الذي يتحول من حالة الخمول والسكون إلى حالة الحركة والنشاط فتنتج الجريمة، ويستدل أنما هذا الاتجاه على صحة رأيهم بأن كثير من الناس يعيشون في ظروف اقتصادية بالغة السوء، ومع ذلك لا يسلكون طريق الجريمة.

ويعاب على هذا الاتجاه تغاضيه لأهمية العامل الاقتصادي والتنقيص من دوره، ولا يخفى أن التهوين من شأن العامل الاقتصادي في تفسير الجريمة قد يؤدي إلى استهتار عامل هام من عوامل السلوك الإجرامي.

ج)- الاتجاه المعتدل في تقدير دور العوامل الاقتصادية:

يتوسط هذا الاتجاه مما سبق في أنه لا إفراط ولا تفريط في جعل العوامل الاقتصادية لا هي السبب الوحيد أو لا تلعب دور رئيسي في الدفع إلى سلوك الإجرام فهم يرون أن للعوامل الاقتصادية أهمية في الدفع إلى ارتكاب الجريمة لكن شأنها في ذلك شأن غيرها من العوامل التي تؤدي هذا الأثر، بمعنى أنها لا يمكن أن تنفرد دون غيرها بتفسير كل الجرائم، فالإجرام كما قلنا تفسره عوامل متعددة تتضافر فيما بينها الإنتاج السلوكي الإجرامي، ولا يأتي نسبة هذا السلوك إلى عامل وحيد، ولا سبيل إلى تحديد حقيقة الدور الذي يلعبه كل كامل على دفع الفرد إلى الجريمة إلا بدراسة الظروف والعوامل التي أحاطت بارتكاب الجريمة بالنسبة لهذا الفرد بالذات[1].

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص205.

والظروف الاقتصادية الجسنة لا تعصم من الجريمة، كما أن الظروف الاقتصادية السيئة لا تؤدي بدورها إلى ارتكاب الجرائم، ولا تدفع بالضرورة إلى نوع معين من الجرائم دون سواه.

الفرع الثاني: العلاقة بين العوامل الاقتصادية ونوع الجرائم

من خلال الدراسة لأهم العوامل الاقتصادية الدافعة للإجرام، فدورها الإجرامي لا يمكن أن يقتصر على جرائم الأموال فقط كما يبدو من أول وهلة، بل أن هذه الدوافع الاقتصادية للإجرام لا تحدد بالحاجة والفقر بحسب وإنما يمكن أن نجد وراءها جرائم كثيرة مثل جرائم الاعتداء على الأشخاص، جرائم الاعتداء على العرض، الجرائم الاقتصادية وجرائم الاعتداء على المال العام، وكل ما له علاقة بالجرائم المضرة بالمصلحة العمومية.

1-جرائم الاعتداء على الأموال:

إن الدوافع الاقتصادية هي التي تفسر جرائم الاعتداء على الأموال، ولتباين الاعتبارات الاقتصادية للفئات بدورها تؤدي إلى خلق طوائف متنوعة من جرائم الأموال.

فمن جهة قد يدفع الفقر والحاجة إلى اقتراف جرائم الأموال كون أن عدم القدرة على إشباع حاجات ومتطلبات الفرد لأسرته للجوء إلى الحصول على الموارد لتحقيق هذه الحاجة بالطرق غير المشروعة، فيسعى إلى جرائم السرقة والنصب[1].

ومن جهة أخرى، فليس كل جرائم الأموال هي جرائم الحاجة، فهناك طبقة تتميز بمستوى معيشي عادي يلي ضروريات الحياة أحسن من الطبقة الفقيرة ولكنها ترغب في تحقيق نوعا من الرخاء والرفاهية أكثر فهي إذن جرائم الرخاء، فنجد من مرتكبي جرائم المال هم من الأشخاص الذين تتوافر لهم الموارد الكافية لضمان إشباع حاجتهم الضرورية، ومع ذلك يلجئون إلى جرائم

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص206-207.

الاعتداء على الأموال تطلعا إلى اقتناء وسائل الترفيه كالتلفاز والفيديو أو وسائل الرفاهية مثل الثلاجة والغسالة الكهربائية كالسيارة الخاصة، ومنهم من يتطلع إلا لمال الحرام لقضاء العطلة في المصايف أو في البلاد الأجنبية وأكثر ما تقع هذه الجرائم عند فئة الشباب الذي يحاول اختصار الطريق الطويل فيصر إلى الانحراف إلى طريق الجريمة، وقد لاحظ "جارو فالو" ارتفاع معدلات الجرائم في فرنسا تبعا لزيادة الملموسة في الأجور وكثير ة هي جرائم الرشوة واختلاس المال العام التي يقدم عليها بعض الشباب الذي لا يطيقون الانتظار حتى تسنح لهم الفرص المشروعة للتزود من وسائل الترفيه وأدوات الرفاهية لكن الإنصاف يقتضي الإشارة إلى أن جرائم الرشوة والعدوان على المال العام ليست وقعا على الشباب وحدهم بل يرتكبها كبار الموظفين الذين يحصلون على مرتبات كبيرة ومزايا عديدة، طمعا منهم في تكوين ثروة كبيرة أو رغبة في التمتع بمظاهر الترف والرفاهية على اختلاف صورها.

وأخيرا، توجد طائفة من الجرائم التي يفسرها العامل الاقتصادي دون أن تكون من جرائم الحاجة، وإنما جرائم يدفع إليها جشع الجاني واستغلاله حاجة الغير، فتكون هذه الجرائم بظهور أزمات اقتصادية حين تنقص السلع الضرورية ويندفع الناس على شرائها أو تخزينها تحسبا لاختفائها من الأسواق ففي هذه الظروف الاقتصادية السيئة تظهر فئة من المستغلين الذين يرتكبون جرائم الغش التجاري أو جرائم البيع بأسعار تزيد عن الأسعار المحدودة أو جرائم تزوير التراخيص لاستيراد السلع أو الحصول عليها بغير حق، وبوجود الأزمات الاقتصادية نزيد جرائم النصب والاحتيال لأن بعض الأفراد يلجئون إلى خداع المجني عليهم والحصول منهم على المال مقابل إبهامهم بالحصول على سلعهم في السوق[1].

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص207.

2-جرائم الاعتداء على الأشخاص:

بما أن العامل الاقتصادي له دور هام إلى جرائم الأموال فإنه لا يقلل دور في الدفع إلى بعض جرائم الاعتداء على الأشخاص بطريق مباشر أو غير مباشر، وتفسير ذلك يعود لحالة الضيق المالي الذي يعاني منه بعض الأشخاص مما يترتب عليه توتر نفسي يصيب الفرد وسرعة انفعاله وقلقه من المستقبل، فمثل هذه المشاعر قد تدفع هؤلاء لارتكاب الجريمة، وقد يعتدي العامل على رب العمل أو على زملائه في العمل أو على زوجته وأولاده، وضيق ذات اليد قد يلجأ رب الأسرة إلى إجهاض زوجته أو هجر الأسرة أو قتل الأطفال حديثي الولادة، كما أن وجود الشخص في حالة بطالة أو عجزه على الاتفاق على نفسه وعلى من يعولهم قد يدفعه إلى الانتحار، وتفتير رب الأسرة على أفرادها طوعا أو كرها قد يدفع الزوجة إلى الاعتداء على زوجها بالقذف والسب، وقد تضطر إلى قتله تخلصا من شحه[1].

3-جرائم الاعتداء على العرض:

جرائم الاعتداء على العرض شأنها شأن الجرائم الأخرى لها صلة بالعوامل الاقتصادية، سواء اتخذت هذه العوامل صورة الثراء أو الفقر، فالمال الكثير قد يساء استعمالها من بعض الأفراد لاسيما حديثي العهد بالثروة كما يراه "لمبروزو"، الذين يغيرهم المال الوفير وتكون عملا مهيئا أو مساعدا للإجرام بالاتفاق على متع وملذات شخصية غير مشروعة فيتجهون نحو جرائم الزنا والاغتصاب وهنك العرض....الخ، كما أنها ليس ذكرا على الأغنياء فقط، وأصحاب ثراء فحسب وإنما قد يرتكبها هذا النوع من الجرائم أصحاب الدخل الطئيل والذين يمرون بظروف اقتصادية سيئة مع وجود أزمة المساكن في المجتمع والتي لا يقدرون على استئجار مسكن مستقل لهم فتؤدي بهم إلى ازدياد جرائم الاعتداء العرض بكل أنواعها، والسبب الحالي الذي

[1] د: عمر عبد الله المبارك الزهراوي، رسالة دكتوراه، عمادة الدراسات العليا علم الاجتماع، قسم علم الجريمة، جامعة مؤتة، الأردن، 2009.

أجبره على اقتسام المسكن الواحد مع غيره مما زاد من فرص الاختلاط بين الأسر، ومع الاختلاط تنتشر الصلات التي تقضي إلى جرائم العرض والجرائم الأخلاقية المختلفة، ولا يخفى على أحد الظروف الاقتصادية قد تكون دافعا إلى الكثير من هذه الجرائم الأخلاقية، فضلا عن أن ضيق الموارد المالية يحمل الشباب الذين لا تمكنه أحوالهم المادية من الزواج إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم كما يكون لهذه الظروف دورا في حمل بعض الفتيات إلى المتاجرة بأعراضهن لتفريج طائفة اقتصادية فتكثر جرائم البغاء ويشيع الفسق والفجور للحصول على مورد مالي لتحسين الظروف السيئة[1].

4-الجرائم الاقتصادية والمالية:

الجرائم الاقتصادية والمالية مع العوامل الاقتصادية كون أن الجرائم الاقتصادية هي الأفعال التي ترتكب اعتداءا على السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وبقدر ما يزيد تدخل الدولة في توجيه وإدارة النشاط الاقتصادي، كما أنه تعددت القوانين الجنائية المنظمة لهذا التدخل من جهة، وتزداد الجرائم الاقتصادية التي ترتكب بالمخالفة هذه القوانين من جهة أخرى، ومن أمثلة ذلك جرائم التموين والتسعير الجبري وجرائم التهريب الجمركي وجرائم التعامل بالنقد الأجنبي في هذا النطاق الذي تنص عليه قوانين النقد...الخ كما أن فئة هامة من الجرائم المالية تدفع إليها عوامل اقتصادية، منها جرائم التهريب الضربي بصورها المختلفة التي ترجع إلى قسوة الأعباء الضريبية المفروضة على الأفراد، وهي أعباء تتحكم فيها اعتبارات اقتصادية سياسية للدولة من الناحية الاقتصادية.

فقد كشفت دراسة بيئة الأمم المتحدة عام 2012 عن استفحال الجريمة المنظمة التي شملت عددا من الجرائم الاقتصادية كغسيل الأموال والإفلاس بتدليس والغش والفساد ورشوة

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص208.

الموظفين العموميين، وجرائم الحاسب الآلي وسرقة الملكيات الفكرية وسرقة المقتنيات الفنية والثقافية والغش في التأمين، والغش في التسويق ونقل الأموال بالوسائل الالكترونية والتهريب ألضربي، حيث تساعد خفاء التحويلات الالكترونية في إخفاء عائدات الجريمة والأرباح المشبوهة عبر الإيداع ببطاقات الائتمان مباشرة، كما تتيح التجارة الالكترونية فرصا للغش في البيع من سندات وأسهم مزورة واستثمارات عادية، وكذلك اختراق سرية البنوك وسرقة الأرصدة وتحويلها إلى حسابات أخرى ودعم هذه الأموال في تمويل أنشطة إجرامية أخرى. ولعل انتشار الجرائم الاقتصادية يعد من التحديات والعوائق التي تقف في مواجهة تطور وازدهار الاقتصاد الوطني، لم تشكو من أخطار تبدد كافة المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يبرز العلاقة بين الاقتصاد والجرائم من خلال التأثير السلبي على الاقتصاد الوطني، وخاصة لما كانت هذه الجرائم تشكل اعتداءات على اقتصاد الدولة لذلك نجد أن المشرع الجزائري، وأثناء تنظيمه للجانب الاقتصادي نص على أحكام ومبادئ تخرج عن القواعد العامة في القانون الجنائي، بهدف حماية الاقتصاد الوطني[1].

المطلب الثاني: تقسيم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الظاهرة الإجرامية

اعتاد علماء الإجرام على تقسيم العوامل الاقتصادية إلى عوامل اقتصادية ذات طابع عام تؤثر في المجتمع ككل، وعوامل ذات طابع خاص يتأثر بها كل فرد على حدة.

[1] د: أحمد بوطرفاية، الجريمة الاقتصادية، مجلة مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 28 نوفمبر 2016.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية العامة

1-التطور الاقتصادي: يقصد بالتطور الاقتصادي هو التغير في النظام الاقتصادي للدولة، ويتميز بأن التغير فيه يتم ببطئ بحيث يصل الاقتصاد إلى صورة مغايرة لصورته الأولى وحينئذ يثبت ويستقر استقرارا نسبيا[1].

ومر هذا التحول الاقتصادي تاريخيا في المجتمعات الإنسانية من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي الذي نادت مبادئه بحرية التجارة وحرية العمل ورفعت شعارها (دعه يعمل دعه يمر)، والثورات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وغيرها لأجل إحلال النظام الرأسمالي واستقراره قرونا طويلة على إثر نجاح تلك الثروات البرجوازية[2].

وكان أيضا للكثير من الدول التحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي آثار بالغة الأهمية على ظاهرة الإجرام، سواء بما يتعلق بحجم الظاهرة الإجرامية أو شكلها، ذلك أن التحول الاقتصادي استتبع تغيرات أساسية في البيان الاجتماعي بصفة عامة وهي تغيرات من شأنها أن تؤثر في ظاهرة الإجرام ونشير فيما يلي إلى أهم هذه التغيرات وأثرها في الظاهرة الإجرامية[3].

أ)- نشوء المدن الكبرى:

في إطار الاقتصاد الصناعي أصبحت هجرة أفراد الريف إلى المدينة للحصول واكتظا في المدن نظرا لسياسة التصنيع في هذا القطاع وإنشاء المصانع الضخمة، ما يقابله التحاق العاملين بالمناطق السكانية التابعة لها، وهذا ما أدى إلى هجر مزارعهم وازدحام السكان.

[1] د: محمد أحمد المشهداني، أصول علمي الإجرام والعقاب في الوضعين الفقهي والإسلامي، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص99.

[2] د: إسحاق إبراهيم منصور، المرجع السابق، ص84.

[3] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص215.

ب)- نشوء المشروعات الصناعية الكبيرة:

إن ظهور المدن الصناعية الكبرى أدى إلى بروز مشاريع صناعية ضخمة واندماج فيها المشروعات الصغيرة للقوية الصناعة والتقارب بينها وازداد نزوح الريف إلى المدينة وتوفير اليد العاملة الصناعية.

كل من الصورتين أثرها على الظاهرة الإجرامية، فيختلف القطاع الزراعي الذي يتميز بطابع العنف والقسوة، ولا يخفى أن الانتقال من بيئة إلى أخرى مع عجز الفرد عن مسايرة البيئة الجديدة قد ينعكس على سلوكه مما يدفعه إلى الانحراف والإجرام كما يرى باحثو علم الإجرام، على عكس القطاع الصناعي يكتسب طابع إجرام الحضر الذي يرتكز على الخبث إذا يغلب على إجرامه جرائم النصب وخيانة الأمانة والرشوة والتهريب والغش والسرعة والتزوير والإتلاف والحريق العمد[1].

كما يخلق النزوح من الريف إلى المدينة اللجوء إلى السكن الواحد وبالتالي الاختلاط والوقوع في جرائم العرض، والاعتداء على الأشخاص لكثرة التعامل فيما بينهم يضاف إلى ذلك التباين في القيم والأخلاق بين مجتمع الريف والمدينة والتضارب بين الأفكار والنزاع الذي يولد السلوك الإجرامي[2].

ج)- ارتفاع مستوى المعيشة:

ارتبط باستعمال الأساليب العلمية الحديثة في ظل الاقتصاد الصناعي زيادة في الإنتاج، ووفرة في السلع المعروفة، مما ترتب عليه انخفاض أسعارها، وهو ما يتيح لعدد كبير من الأفراد إمكانية الحصول عليها، وكان من أثر ذاك ارتفاع ملحوظ في مستوى معيشة فئات كثيرة في

[1] عمر عبد الله المبارك الزهراوي، المرجع السابق، ص23-24.
[2] عمر عبد الله المبارك الزهراوي، المرجع نفسه، ص24.

المجتمع الصناعي، كما ساعد على ارتفاع مستوى المعيشة لدى غالبية أفراد المجتمع إنتاج وسائل الترفيه والرفاهية التي تسير للناس سبل الحياة، مثل السيارات وأجهزة التبريد والتدفئة وأجهزة الإذاعة المسموعة والمرئية.

فأصبح أثر الظاهرة الإجرامية محصورا وهذا بعد الحصول على الضروريات الأساسية وتلبية مختلف الاحتياجات، فانخفضت جرائم الاعتداء على الأشخاص بغياب التوتر والقلق وانخفاض جرائم السرقة، لكن على العكس من ذلك من جانب آخر زادت جرائم العرض نتيجة الرخاء والانشغال[1] بجانب اللهو والترفيه والتسلية وتعاطي المسكرات وإشباع الغرائز والشهوات بطرق غير مشروعة مثل الزنا والاغتصاب وهنك العرض.

د)- ظهور أهمية التبادل الاقتصادي:

قبل ظهور الاقتصاد الصناعي، كانت المجتمعات الزراعية تعتمد على نظام الاكتفاء الذاتي، فالمجتمع الريفي سينتج أغلب الموارد التي يحتاج إليها أفراده، ومن ثم لم يكن التبادل السلع مع المجتمعات الأخرى يتم إلا في حدود ضيقة، أما بعد تحول الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي، فقد تبدل طابع المجتمع الذي انتقل من الاقتصاد الزراعي المغلق إلى انفتاح اقتصادي يعلق أهمية بالغة على تبادل المنتجات.

والتبادل الاقتصادي كان محدودا في أول وهلة حتى اتسعت التبادلات التجارية وإنشاء مشروعات كبيرة مما تعددت أساليب إدارتها إلى زيادة ملحوظة في نوعيات معينة من الجرائم، من ذلك الجرائم التي تتمثل في إساءة استغلال الثقة، مثل خيانة الأمانة، ويرجع ذلك إلى أن لهذا المشروعات من يمثلها من الأفراد الذين يتولون القيام بعملية التبادل النقدي بينها وبين عملائها، ويعني هذا أن تلك المشروعات تتيح لعمليتها فرص الاستيلاء على أموالها لحسابها

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص213-214.

الخاص. وإذا كانت المشروعات التجارية مشروعات عامة، قامت بالاستيلاء على أموالها جرائم العدوان على المال العام ومن الجرائم المتمثلة بالمشروعات التجارية جرائم التزوير في المحررات المزورة نظرا لتشعب عملها في الاستعانة بالمحررات المكتوبة لإثباتها والاحتجاج بها، مما أتاح الفرص لهذا النوع من جرائم التزوير[1].

وازداد جرائم النصب على شركات التأمين ومؤسسات الائتمان التي تلجأ إليها لتأمينها من المخاطر أو لضمان الحصول على المال لتمويلها، ولما كان نجاح المشروعات التجارية يعتمد على المنافسة ظهور جرائم الغش التجاري للمنتجات وأساليب المنافسة غير الشرعية وجرائم النصب والدعاية الكاذبة للإبهام بجودة السلع ولإخفاء عيوبها وفي جرائم القذف والسب بين التجار أمام منافسيهم[2].

2-التقلبات الاقتصادية:

يقصد بالتقلبات الاقتصادية تلك التغيرات العارفة التي تصيب ظاهرة أو أكثر تمس ظواهر الاقتصاد الكلي وأهم هذه التقلبات العارفة هو يتعلق بالأسعار وما يتعلق بالدخول. فقد أثبتت الإحصائيات في دول كثيرة أن ارتفاع الأسعار في بعض السلع يؤثر بدوره على ظاهرة الإجرام وتبدو هذه الصلة أكثر وضوحا بالنسبة للسلع الضرورية فبارتفاع السلع الضرورية القمح والذرة مثال يؤثر تأثيرا مباشرا على ارتفاع نسبة جرائم السرقة[3].

ومن أهم صور التقلبات الاقتصادية فيما يلي:

[1] قورين تواتي، أثر العوامل الاقتصادية على الظاهرة الإجرامية، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017، ص6.

[2] د: عبد الرحمان توفيق، علم الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عما، الأردن، 2012، ص200.

[3] د: محمد صحي نجم، المرجع السابق، ص38.

أ)- تقلب قيمة النقد:

عندما يحدث تقلب قيمة العملة لدولة فتنخفض قيمتها فينتج التضخيم وتفقد العملة جانب كبير من قوتها الشرائية كل هذا يكون له من الآثار الخطيرة على بعض ارتكاب الجرائم وخاصة جرائم الاعتداء على الأموال وخاصة السرقة وذلك لحاجة الناس لسد اقتصادي خاص يتسم بالنشاط والرفاهية كما تزداد جرائم الإجهاض وجرائم مقاومة السلطات واستعمال العنف ضدهم. كما يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى أحجام الأفراد عم شراء المسكرات والمخدرات وبالتالي تقل جرائم الاعتداء على الأشخاص وخاصة جرائم العرض[1].

ب)- تقلبات الدخول:

يقصد بها ما يطرأ على الدخل الفردي من التغير سواء بالزيادة أو النقصان ولا شك هذا التغير له أثر على الظاهرة الإجرامية بوجه عام[2].

انخفاض الدخل:

فانخفاض الدخل الحقيقي للفرد يؤدي إلى زيادة ارتكاب جرائم الأموال إذ أن العلاقة بين الدخل وهذه الجرائم علاقة ثانية وأثر عكسي على الظاهرة الإجرامية، فيشكل انخفاض الدخل حائلا دون إشباع حاجاته الأساسية مما يدفع إلى السلوك طريق غير مشروع فيرتكب جريمة السرقة.

[1] د: أمين محمد مصطفى، مبادئ علم الإجرام، دار جامعة جديدة للنشر، مصر، سنة 1996، دون طبعة، ص314.

[2] د: إسحاق إبراهيم منصور، المرجع السابق، ص87.

ارتفاع الدخل:

أما في حالة إذا كان الدخل مرتفع وانخفض السعر بشكل طفيف ويبقى الفرد يوفي مطالبه وحاجته ولا أثر لهذا التغير على الظاهرة الإجرامية وتبقى على حالها.

كما أن ارتفاع الدخول مع بقاء الأسعار ثابتة، يمكن للأفراد من شراء متطلباتهم وتوفير الزائد من الحاجة والحصول على مواد ترفيهية، كما قد يدفع البعض لإشباع رغباته وشهواته ما يخالف القانون مثل المكسرات وتعاطي المخدرات، ولا يخفى ما لهذا السلوك غير المشروع على الظاهرة الإجرامية، لاسيما جرائم الاعتداء على العرض[1].

ج)- العلاقة الكمية والنوعية بين الموارد الاقتصادية وحجم السكان:

إن كبيعة المستوى المعيشي لأبناء المجتمع يتأثر بحجم الموارد الاقتصادية الكمية والنوعية مقارنة مع حجم السكان بكون هناك تحقيق مستوى من الرفاهية والتوازن بين الموارد الطبيعية والبشرية وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد الاقتصادية لحجم السكان يكون هناك اختلال في التوازن ونقص في المستوى المعيشي، فيعرف بالفيض السكاني أو النقص السكاني[2].

لابد أن نفحص العلاقة بين ظاهرة التوازن السكاني وظاهرة الجريمة، إن ظاهرة التوازن السكاني يؤثر تأثيرا إيجابيا على المستوى المعيشي للأفراد والجماعات داخل المجتمع، فارتفاع المستوى المعيشي واستقرار الأفراد اقتصاديا يسبب انخفاض نسب الجرائم في المجتمع، أما في حالة اختلال التوازن السكاني سواء بالنقص أو الفيض السكاني يؤدي فعليا إلى انخفاض المستوى المعيشي للأفراد والجماعات داخل المجتمع وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع نسب الجرائم بين

[1] د: عمر عبد الله المبارك الزهراوي، المرجع السابق، ص29.

[2] قورين تواتي، المرجع السابق، ص15.

الحاجة الاقتصادية والفقر هو السبب لارتكاب جرائم السرقة والاختلاس والاعتداء على الأشخاص والقتل والتزوير والاحتيال وهي جرائم تعبر عن اختلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع[1].

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية الخاصة

1-الفقر:

اختلف الباحثون حول تحديد المراد بالفقر، ويرجع اختلافهم إلى أن الفقر فكرة نسبية تختلف باختلاف الأشخاص، كما تختلف باختلاف الزمان والمكان، ويعني ذلك أن مفهوم الفقر ليس شخصيا فحسب بل إن الفقر مفهوما موضوعيا كذلك، فالمفهوم الشخصي للفقر يختلف من شخص إلى آخر، ولذلك يعد فقيرا طبقا لهذا المفهوم. أما المفهوم الموضوعي للفقر، فإنه نسيب كذلك إذ يختلف باختلاف الزمان والمكان ويمكن تعريف الفقر وفقا له بأنه عجز موارد الفرد عن إشباع الحد الأدنى من الحاجات الضرورية التي تحفظ له كرامة الإنسان[2].

والفقر له تأثير واضح على ارتكاب جرائم الأموال لما يسببه لصاحبه من عجز عن إشباع حاجات نفسه وأفراد أسرته فيلجأ أحيانا إلى خيانة الأمانة أو النصب أو السرقة أو الاختلاس أو التزوير[3].

كما لا ننسى أن للفقر أثر يغر مباشر بالنسبة للأب والأم الذي كثيرا مل يتركان المنزل بحثا عن عمل إذ تنعدم مراقبتهما وإشرافهما على الأولاد المحرومين أصلا من التعليم والتهذيب

[1] د: محمد عماد ربيع، د فتحي توفيق الفاعوري، محمد عبد الكريم العفيف، أصول علم الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان 2010.

[2] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص224.

[3] د: أسحق إبراهيم منصور، المرجع السابق، ص88.

فيتصل الأولاد بنماذج إجرامية تسهل لهم الارتماء في أحضان العطيات التي تغريهم ببريق الكسب الحرام فينجرفون في تيار الجريمة[1].

تأثير الفقر على الجريمة:

حسب الإحصائيات الجنائية هناك علاقة وثيقة بين الفقر والجريمة ففي فرنسا أكدت الإحصاءات أن الغالبية من بين 22500 من الشباب تحت سن 18 سنة الذين قدموا للمحكمة في سنة 1980 تنتمي إلى أوساط اجتماعية أشد فقرا من طبقات المجتمع الأخرى، وقد أثبتت إحصاءات فرنسية أجريت في الفترة من سنة 1844 إلى 1885 إن معدل الإجرام يرتفع كلما قل عدد الودائع في صندوق التوفير، وكلما زاد على المشمولين بالرعاية الاجتماعية، كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية بيّنت الدراسات أأن 90 بالمئة من قبض عليهم في خلال سبع سنوات كانوا ينتمون إلى أشد الأسر فقر، وأن 75 بالمئة من الأحداث الجانحين ينتمون إلى الأسر الفقيرة.

والواقع أنه لا يمكن الاعتماد على الإحصاءات الجنائية اعتمادا كاملا لتحديد علاقة الفقر بالجريمة، كون الإحصاءات عادة تتعلق بأحكام الإدانة وليس بعدد الجرائم المرتكبة فعلا وقد لوحظ فيما يتعلق بالأحداث مثلا أن القاضي يميل بتطبيق العقوبة السالبة للحرية للحدث الذي ينتمي إلى أسرة فقيرة دون أن تكون نفس العقوبة بالنسبة للمجرم الذي ينتمي إلى الأسرة الغنية ويفسر ذلك بأنه ليس انعكاسا لعدالة الطبقات، بقدر ما هو شعور من القاضي أن الأسرة الفقيرة منهكة بمشاكل الحياة وانعدام قدرتها اقتصاديا على توفير الرعاية ومعاملة تأهيله للحدث الموجود في مؤسسات الرعاية[2].

[1] د: أسحق إبراهيم منصور، المرجع السابق، ص89.

[2] قورين تواتي، المرجع السابق، ص30.

2-البطالة:

يقصد بها توقفا الإنسان عن العمل سواء كان ذلك نتيجة مرض بدني أو عقلي أو نفسي، أو كان نتيجة لارتفاع الأسعار الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى الإحجام عن شراء السلع وزيادة المخزون منها مما يحمل أصحاب المصانع على التوقف عن الإنتاج وبالتالي تسريح العمال فيتعطلون تكرار هذه الظاهرة في عدة سلع ترتفع البطالة بين العمال[1].

وقد ذهب رأي إلى القول بأن البطالة تعتبر السبب الوحيد الذي يدفع صاحبه إلى الجريمة بينما يقول رأي آخر أنها ذات صلة حتمية بالجريمة كالعوامل الاقتصادية الأخرى.

والخلاصة أن البطالة تحول بين المرء والعمل الشريف الذي يمكن أن يذر عليه رزقا حلالا، ومن شأن ذلك أن يعجزه عن إشباع حاجاته وحاجات أسرته، بل ويعود بالضرر على أولاده إذ تكون حائلا دون تربيتهم وتثقيفهم على الوجه الأكمل فينحرفون إلى الجريمة[2].

كما أن الفراغ الذي يعيش فيه الشخص المتعطل يصيبه بالملل ويعود عليه بالكثير من الأمراض التي تجعله سهل الإثارة، سريع الاندفاع إلى الجريمة بالقول أو الفعل أو بهما معا[3].

البطالة والفقر في الجزائر:

هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة، فالبطالة هي المكون الأساسي للفقر والجزائر كباقي دول العالم الثالث، والجدول الموالي يوضح ذلك.

---

[1] د: سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني، الطبعة 1، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 1994، ص.35.

[2] د: علي بدر الدين، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي (د.ط)، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية (د.س.نشر).

[3] لطيوش دليلة، مطبوعات في علم الإجرام، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، سنة 2020، ص101.

الجدول01 : معدل البطالة بالمقارنة مع معدل الفقر (2008-2013).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	%11.8	%12.50	%10.20	%9.90	%9.60	%9.80
معدل الفقر	%11.1	%9.8	%6.2	%5.55	%5.20	%5.03

أما فيما يخص ظاهرة البطالة فنجد أنها انخفضت من الناحية الشكلية لا من الناحية الحقيقية، فسياسة التوظيف في الجزائر تعتمد اعتمادا كثيرا على القطاع العمومي بسبب غياب القطاع الاقتصادي الذي يوفر عمالة أكثر[1].

3-الهجرة غير الشرعية وهجرة الأدمغة:

يعرف المهاجرون السريون في الجزائر باسم محلي شهير وهو "الحراقة" وظهرت (الحرقة) في التسعينات وربما أواخر الثمانينات تزامن مع ظهور الأزمنة الاقتصادية واشتدادها بالجزائر حيث تفاقمت ظاهرتي الفقر والبطالة وخاصة لدى الشباب، فأصبح الكثير منهم يرى أوروبا هي الخلاص والحل السري، لكن بما أن إجراءات التأشيرة معقدة والتطبيق الأوروبي على هجرة الجزائريين إليها، فقد بدت محاولات الهجرة السرية مما أصبح يطلق عليها قوارب الموت، ويرى الدكتور ناصر جابي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة الجزائر أن هذه الظاهرة تعد تعبيرا صارخا عن فشل اندماج الشباب الجزائري في مجتمعه، ويرجع السبب إلى الفقر والبطالة الحالية للشباب وظروفه الاجتماعية والثقافية، واستغرب تفاقم الظاهرة في بلد بترولي ارتفعت احتياطاته من العملة الصعبة عن 200 مليار دولار.

[1] د: حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، جوان 2014، ص20.

أما عن هجرة الأدمغة فسجلت معدلات مرتفعة في السنوات الأخيرة حيث بلغت حوالي 214 ألف كادر بشري على رأسهم الأطباء، مما سبب نزيف في الكوادر العلمية المؤهلة، وذلك راجع إلى غياب البيئة الحاضنة لهم[1].

[1] د: حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر، المرجع السابق، ص23.

خلاصة الفصل الأول:

عوامل المناخ والاقتصاد يمكن أن تؤثر على معدلات الجريمة بطرق متعددة، على سبيل المثال التغيرات المناخية مثل ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة يمكن أن تزيد من الضغط على المجتمعات المتأثرة مما قد يؤدي إلى زيادة الجريمة بما في ذلك السرقة والعنف حيث يمكن أيضا أن تؤدي الظروف المناخية السيئة إلى تدهور الاقتصاد ويؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة معدل الإجرام.

ومن جانب آخر، الظروف الاقتصادية المزرية مثل ارتفاع معدلات البطالة وتدهور الظروف المعيشية والفقر قد يزيد من الإحساس باليأس، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الجريمة أيضا.

ومع ذلك ليست العلاقة بين هذه العوامل والجريمة دائما واضحة وثابتة، حيث يمكن أن تتأثر بالعديد من العوامل الأخرى.

الفصل الثاني: العوامل الاجتماعية والثقافية في تفسير الظاهرة الإجرامية

تمهيد:

العوامل الاجتماعية والثقافية تلعب دورا هاما في تفسير الظاهرة الإجرامية وهذا يعني أن هذه العوامل من أهم العوامل الدافعة للجريمة، وظاهرة الإجرام تشكل وتحدد بناء على النظام الاجتماعي القائم، حيث أن الظروف الاجتماعية والثقافية المختلفة تدفع بالأفراد إلى إتباع سلوك معين، حيث أنه لا يوجد فرد يولد وهو مزود بنماذج سلوكية معينة بل أن المجتمع هو الذي يتيح هذه النماذج من خلال التنشئة الاجتماعية من جهة، وتبنيه لقواعد ومعايير من جهة أخرى. وبتعبير آخر، فإن المجتمع يدفع بالفرد للاهتمام بسلوك معين دون سلوك آخر سواء كان سويا أو إجراميا بصورة أخرى فإن البيئة الاجتماعية أو الوسط الثقافي يساهم بدرجة كبيرة في تكوين ظاهرة الإجرام. وهذا ما سنحاول التركيز عليه في دراستنا لهذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى **العوامل الاجتماعية** وفي المبحث الثاني درسنا **العوامل الثقافية**.

المبحث الأول: العوامل الاجتماعية

العوامل الاجتماعية هي مجموعة الظروف التي تحيط بالشخص منذ مولده وتؤثر في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، وتحدد تلك الظروف البيئة الاجتماعية للشخص، وتوصف تلك البيئة بأنها إجرامية إذا ارتبطت العوامل المكونة لها بالسلوك الإجرامي الفردي أو بظاهرة الإجرام برابطة السببية، والبيئة الاجتماعية يمكن تقسيمها إلى عامة وخاصة، فالبيئة الاجتماعية العامة تتكون من مجموع الظروف العامة للمجتمع التي تمارس تأثيرا مشتركا على كل المواطنين في دولة معينة، ومثالها التنظيم السياسي والاجتماعي والحروب والثروات، أما البيئة الاجتماعية الخاصة فتمثل الوسط الاجتماعي الخاص بفرد معين والذي يمارس تأثيره المباشر عليه، ومثاله الأسرة والمدرسة ومجتمع العمل ومجتمع الأصدقاء. وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث[1].

المطلب الأول: العوامل الاجتماعية العامة

هذه العوامل متعددة العناصر، لذلك نخير أهم العناصر التي لها صلة وثيقة بظاهرة الإجرام في المجتمع.

الفرع الأول: الحرب وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية

نعني بالحروب في هذا المجال ما تقوم به دولة ضد دولة أخر من أعمال عدائية عسكرية. وقد توافرت الدراسات الإجرامية في مجموعها على إثبات علاقة وثيقة بين الحروب والظاهرة الإجرامية. فالحرب تخلق نوعا من الاضطراب في التنظيم الاجتماعي، وهذا الاضطراب يؤثر بدوره على حجم الظاهرة الإجرامية، ويؤدي إلى تغير مؤقت في هيكلها[2].

---

[1] د: فتوح عبدا لله الشاذلي، المرجع السابق، ص233.

[2] كيفيف سليمة، الضوابط الخارجية لتفسير السلوك الإجرامي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2019، ص25.

ففي بداية الأعمال العدائية، لا يحدث ارتفاع فوري في معدل الإجرام، بل على العكس تشير الإحصاءات الجنائية إلى انخفاض ملحوظ في نسبة الجرائم حيث يصل المعدل إلى أقل من المستوى الذي بلغه قبل بدء الحرب، ويمتد هذا الانخفاض ليشمل تقريبا كافة الجرائم، لكن بعض العلماء ينازع في حقيقة هذا الانخفاض، ويرى تبعا لذلك أن الإحصاءات الجنائية لا تسجل في بداية الحرب الحجم الحقيقي للإجرام، وذلك لعدة أسباب أهمها: الاضطراب الذي تحدثه الحرب في أجهزة البوليس القضائي والعدالة وهو اضطراب يرجع إلى حالة التعبئة العامة التي تصرف كل أجهزة الدولة نحو مشاكل الحرب، فيقل اهتمامها بملاحقة عدد كبير من المجرمين، يضاف إلى ذلك تعبئة عدد من المجرمين الذين يتحول نشاطهم اللااجتماعي إلى المجال العسكري ومن ثم لا يظهر في الإحصاءات الجنائية العادية[1].

ومع ذلك يرى بعض الباحثين أن انخفاض معدل الجرام في بداية الحرب يعد ظاهرة حقيقية، تفسرها أسباب متعددة منها: الحماس الوطني الذي يلف كل طوائف الشعب بما فيهم المجرمين والمعتادين على الإجرام فيخلق لديهم شعور بوجوب احترام النظام القانوني كمظهر من مظاهر الوطنية ووسيلة لدعم المجهود الحربي للدولة في مواجهة العدو، كما أن حالة التعبئة العامة التي تفرضها الحرب تؤدي إلى سحب أغلب الشبان إلى ميدان القتال وهؤلاء نسبة الإجرام لديهم أكثر ارتفاعا منها لدى غيرهم من أفراد الشعب[2].

وفي زمن الحرب وفي وقت قصير من بدء الأعمال العدائية يبدأ معدل الإجرام في الارتفاع التدرجي ليصل إلى ذروته سواء قبل نهاية الحرب أو مع نهايتها أو في الفترة التالية لها مباشرة.

[1] كيفيف سليمة، المرجع السابق، ص25.

[2] د: فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق ص235.

وعندما تضع الحرب أوزارها، تتميز فترة ما بعد الحرب بارتفاع في معدل الإجرام، وهو ارتفاع تدرجي بطيء تزداد سرعته على أي حال لدى الطرف المهزوم لدى الطرف الذي كسب الحرب، ويرى بعض الباحثين أن الحرب يمكن أن تؤخر هذا الارتفاع ليظهر في أجيال تالية، فقد لوحظ أن الأجيال التي ولدت أثناء الحرب العالمية الثانية في إنجلترا ارتفع معدل إجرامها فيما بعد عن معدل إجرام غيرها من الأجيال، ويفسر ارتفاع معدل الإجرام بانتهاء الحرب بما يترتب على انتهائها من عودة المجندين إلى المجتمع، وهم من الشبان الذكور الذين يرتفع معدل الإجرام لديهم في العادة، كما أن أهوال الحرب وما عنوه خلالها يترك أثرا بالغا فيهم، وقد يدفع بعضهم إلى طريق الإجرام، لاسيما إذا عجز عن الانتظام من جديد في تيار الحياة[1].

ويشير بعض الباحثين أن الحرب النووية يتخذ تأثيرها صورة أكثر حدة من تأثير الحروب التقليدية وقد استند "بناتل" على ما حدث في هيروشيما، بعد قذفها القنبلة الذرية ليؤكد أن الحرب النووية أبلغ تأثير هي ظاهر ظاهرة الإجرام من الحرب التقليدية. فأدى ذلك إلى ارتفاع هائل في حجم الإجرام لم يسبق له مثيل في تاريخ المدينة كما لوحظ استعمال مختلف الوسائل وأبشعها في ارتكاب الجرائم من أشخاص لم يكن في ماضي حياتهم ما يوحي بأنهم قد ينحرفون إلى طريق الجريمة. فمن ناحية أخرى لا تؤدي الحرب فقط إل ارتفاع في حجم الظاهرة الإجرامي، بل أنها تعد كذلك بصفة مؤقتة في الهيكل العام للإجرام وذلك من عدة وجوه:[2]

تحدث الحرب تعديلا في توزيع الجرائم على الطوائف المعتادة، إذ أنها تؤدي ‘إلى نشأة أو الزيادة الملحوظة في طائفة الجرائم العسكرية، مثل العصيان والهرب من الخدمة في صورة المختلفة إلى غير ذلك من الجرائم. كذلك تزداد جرائم الاعتداء على الأموال، لاسيما السرقة التي يدفع إليها اضطراب الأحوال الاقتصادية للبلاد أثناء الحرب مما يحول دون الإشباع المشروع للاحتياجات الأساسية لفئة كبيرة من الأفراد. وقد تؤدي الحرب إلى ارتكاب بعض

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص235.

[2] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع نفسه، ص237.

الجرائم التي لم يكن لها محل في وقت السلم، ومن ذلك جرائم التموين وتهريب النقد والإخلال بقواعد التصدير والاستيراد.

وتخلق الحرب الظروف المهيئة لارتكاب بعض الجرائم، مثل جرائم الخيانة والتعامل مع دولة معادية والتجسس، إلى غير ذلك من الجرائم التي تمثل استغلالا سيئا لظروف الوطن في حالة الحرب، وتدفع إليها الرغبة في الكسب السريع على حساب مصلحة الوطن واستغلاله. ومن ناحية أخرى تحدث الحرب تعديلا في طوائف المجرمين، فيزداد حجم مساهمة الأحداث والنساء وكبار السن في ظاهرة الإجرام، فالمرأة تضطر أثناء الحرب إلى مواجهة مشاكل الحياة بنفسها لغياب الرجل، مما يعرضها إلى ارتكاب بعض الجرائم، التي كان يغنيها عنها الرجل في وقت السلم[1].

تأثير الثورات على الإجرام:

الثورات شأنها في ذلك شأن الحروب تؤدي إلى "زيادة في التشبع الإجرامي" بسبب الاضطراب التي تحدثه في التنظيم الاجتماعي.

والثورات التي نعنيها في هذا المجال هي الثورات الاجتماعية التقليدية التي حدثت في القرن التاسع عشر في أوروبا باسم الحرية والديمقراطية ضد الأنظمة الاستبدادية، أو في القرن العشرين في بعض الدول الأخرى.

فهذه الثورات أحدثت تعديلا في ظاهرة الإجرام، ومع ذلك فإن هذه التعديلات لا تتماثل مع تلك التي نتجت عن الحروب، فمن حيث حجم الإجرام، يحدث بالفعل ارتفاع في حجم الإجرام العام، لكن لم يحدث في بداية الثورات ذلك الانخفاض الذي لاحظناه في بداية الحروب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن الإحصاءات الجنائية لا تسجل الارتفاع الحاصل في حجم الإجرام إلا في فترة متأخرة عن بداية الثورات، ويرجع ذلك إلى أنه يلزم بعض الوقت لتنظيم

[1] كفيف سليمة، المرجع السابق، ص27.

المحاكم لمحاكمة من ارتكبوا الصورة الجديدة من الإجرام، وهو ما يحدث بعد فترة قد تطول أو تقصر من بداية الثورة، ومن ناحية أخيرة نجد أن معدل الإجرام لا يصل إلى أقصى حد له إلا بعد نجاح أو فشل الحركة الثورية، ففي هذه الفترة تبدأ تصفية الحسابات النهائية حيث تستقر الأوضاع لفريق أو لآخر[1].

ففي الثورات ترتفع نسبة الجرائم السياسية والجرائم التي ترتكب بواسطة الصحف، كما ترتفع معدلات ارتكاب جرائم العصيان والتمرد وأفعال العنف ضد الموظفين ورجال السلطة العامة، بالإضافة إلى جرائم الاعتداء على السلامة البدنية للأفراد العاديين، وتحدث الثورات تعديلا في طوائف المجرمين، حيث تزداد مساهمة الشباب في ظاهرة الإجرام بينما –على خلاف الحرب– تهبط نسبة إجرام المرأة بصفة عامة في مواجهة الثورات، فهي بطبيعتها متحفظة حذرة، لذلك نجدها أكثر انتظارا وترقبا لاستقرار الأمور من الرجل في ففترات الثورات والتغيرات الاجتماعية بصفة عامة[2].

لكن بالإضافة إلى الثورات الاجتماعية، يوجد في الوقت الحاضر حركات ثورية وحروب أهلية حلّت محل تلك الثورات كوسيلة لغزو السلطة والوصول إليها، وتؤدي هذه الحركات إلى نماذج مختلفة من الظواهر الإجرامية، منها الالتجاء إلى الإرهاب عن طريق الاغتيالات والاعتداءات المسلحة على المصالح العامة والمباني الحكومية، بهدف القضاء على المنافسين أو إشاعة الرعب بين السكان، ومنها خطف الشخصيات العامة واغتيالها أو اختطاف الطائرات لإثارة الرأي العام، وقد اتخذت هذه الصور من العنف طابعا دوليا في السنوات الأخيرة ترتب عليه ظهور نماذج حديثة من الإجرام لم تكن مألوفة من قبل، وتؤثر الحروب الأهلية الداخلية كذلك على ظاهرة الإجرام، سواء بزيادة حجم الظاهرة الإجرامية أو بتغير في توزيع نوعيات الجرائم وطوائف المجرمين.

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص238.

[2] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع نفسه، ص238.

الفرع الثاني: الطبقات الاجتماعية والإجرام

الطبقات الاجتماعية هي الحال أو المنزلة أو المرتبة أو درجة لعدد من الأشخاص تجمعهم أمور مشتركة. فهي أاكال يمكن أن تتخذها التصورات التي تبنى حول المجتمع، حول التفاوت والتباعد أي التباينات الاجتماعية الموجودة بالمجتمع المكون من طبقات متنافسة، تتعارض مع طبقة الشعبية التي تضم وظائف متباينة ومنفصلة مثل الأنشطة العسكرية والدينية. ظهرت المجتمعات ذات الطبقات المتعددة في العصور القديمة، على سبيل المثال في روما، وفي المجتمعات المدنية الحديثة مع ظهور البرجوازية. نجد أن مفاهيم الطبقية تعني تنظيم اجتماعي قائم على تقييم الناس إلى طبقات وتفريق بينها، على أساس مادي أو اجتماعي أو ثقافي. كما أنها حقائق اجتماعية تقوم في كل مجتمع بالرغم من جميع العبارات والآراء التي تحاول إنكارها. ويبين لنا التاريخ وجود طبقات مختلفة عند جميع الشعوب، كانت تتعاون في هدوء أحيانا، وكان يقوم بينها الصراع أحيانا أخرى، كما كان يحدث بين طبقة الدهماء وطبقة الأشراف في روما القديمة، وقد دلت بحوث علم وصف الشعوب وهو علم الأجناس البشرية وخصائصها وأخلاقها وتفرقها، على وجود الطبقات حتى في الشعوب البدائية. وفي الديمقراطيات الحديثة، وكذا القديمة ينتخب الناس من يمثلونهم وفقا لمصالح الطبقات[1].

ويزداد وضوح حقيقة الطبقات في حياتنا الجارية. فالمرء يولد في طبقة معينة ويختلط بأفراد من الطبقة التي ينتمي إليها، كما أن مصيره يرتبط إلى حد كبير بطبقته، وهناك عوامل تؤثر في تحديد الطبقة الاجتماعية منها: الثروة والمهنة، ونوع الحياة وهذا عال يتصل بالمظهر والثقافة والتقاليد في الطبقات العليا من المجتمع. تستطيع أن تميز في كل مجتمع طبقات عليا وطبقات متوسطة وطبقات دنيا، ولكن الدور الاجتماعي الذي تقوم به كل طبقة وأهميتها الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بينها تختلف بشكل واضح باختلاف الزمان والمكان[2].

[1] كفيف سليمة، المرجع السابق، ص34.

[2] كفيف سليمة، المرجع نفسه، ص34.

فالإحصاءات تشير إلى ارتفاع معدل الإجرام نسبيا لدى الطبقات الفقيرة مقارنة بالطبقات الوسطى وطبقة الأغنياء، لذلك ينبغي التساؤل عن حقيقة ارتباط معدل الإجرام بالطبقات الاجتماعية. سواء اعترفت بها الدولة أو لم تعترف بها وسواء أخضعتها أو لم تخضعها لتنظيم القانون. وهي تنشأ عن تغير تلقائي في مستويات المعيشة وأنواع الحياة في المجتمع بسبب الاختلاف.

ذهب عض الباحثين إلى ربط فكرة الإجرام بالطبقات الكادحة، لاسيما طبقة العمال، وغالب بعضهم في تقدير خطورة تلك الطبقات على النظام الاجتماعي، والواقع أنه من الصعب الوصول إلى نتيجة محددة حول توزيع نسبة الإجرام على الفئات الاجتماعية المختلفة بالاستناد على الإحصاءات وحدها، لاختلاف الأنظمة في تصنيفها للطبقات الاجتماعية والمهنية عند توزيع الجرائم تبعا لمهنة المحكوم عليه، ولذلك أجريت دراسات عديدة لإكمال ما تقدمه الإحصاءات من مؤشرات عن توزيع الإجرام على الطبقات الاجتماعية المختلفة[1].

وقد أجرى بعض الباحثين دراسات لبيان ما إذا كان هناك اختلاف في معدل الإجرام الحقيقي حسب الطبقات الاجتماعية، بغية إكمال ما تشير إليه الدراسات التي أجريت عن الإجرام الظاهر الذي تشير إليه أحكام الإدانة فالغالبية العظمى من تلك الدراسات تؤكد عدم وجود تلازم إيجابي بين معدل الإجرام والطبقة الاجتماعية، وإن كان بعضها قد أشار إلى وجود علاقة بين جسامة الجرائم والطبقة الاجتماعية فقد ظهر أن الجرائم الخطيرة يكثر ارتكابها بصفة خاصة من أفراد ينتمون إلى فئات اجتماعية فقيرة أو متوسطة الحال.

لذلك نؤكد ما سبق أن ما أشرنا إليه من أن الانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة ليس في ذاته عملا من عوامل الإجرام، لأن سبب الإجرام لا يمكن أن يرجع إلى عامل واحد فحسب، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ليست علاقة الفقر بالإجرام دائما علاقة مباشرة سلبا، كما أن

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص243.

تأثير الثراء على ظاهرة الإجرام ليس على الدوام تأثير إيجابي ويعني ذلك أن الفقر لا يدفع بالضرورة إلى الإجرام، كما أن الثراء لا يعصم صاحبه دوما من الإجرام لذلك يتعين البحث عن تفسير الإجرام الفقير والإجرام الثري أكثر قبولا و منطقية من التعلق بالطبقة التي ينتمي إليها كلاهما، لأن الاكتفاء بنسبة الإجرام إلى الانتماء الطبقي يعد في تقديرنا مظهرا من العنصرية المتفشية في العصر الحديث، وهو على أي حال اتجاه عن فقر القائلين به[1].

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية الخاصة

العوامل الاجتماعية الخاصة هي مجموعة من الظروف التي تحط بشخص معين وتميزه عن غيره منها تبعا لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من سواء الناس، بهذا المعنى تقتصر الظروف الاجتماعية هنا على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقا سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الأصحاب أو الأصدقاء الذين يختارهم.

الفرع الأول: الأسرة

هي المؤسسة التربوية الأولى التي تتلقى المخلوق البشري منذ أن تفتح عينه على النور، وهي الوعاء الذي يشكل داخلها شخصية الطفل تشكيلا فرديا واجتماعيا كما أنها المكان الأنسب الذي تصرح فيه الأفكار الكبار ليطلقوها الصغار على مر الأيام في الحياة[2].

فالأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد تربطهم بروابط تاريخية من صلات الزواج الدم والتبني، وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة وتربط أعضاءها الأب، الأم، الابن وغيرها من العلاقات الاجتماعية متماسكة في أساسها المصالح والأهداف المشتركة، تلعب الأسرة الدور

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص244.

[2] البروفيسور، دينكن ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: دكتور إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، 1920، ص140، ص292.

القيادي في تهيئة وإعداد الطفل لمجابهة الأمور المعقدة وتدريبه على اشتغال الأدوار الاجتماعية المناسبة التي نستطيع من خلالها تقديم خدمات التي يحتاجها المجتمع[1].

فلقد تقلصت وظيفة الأسرة في الوقت الحاضر وتحولت بعض وظائفها إلى المؤسسات وغيرها نتيجة لإتباع المعرفة وتنوع المفاهيم وتعدد الوسائل والطرق وهذا ما أدى إلى عدم استطاعة الأسرة القيام بكل وظائفها وذلك لإمكانياتها المحددة ولتعدد الاختصاصات وظهور العلوم المختلفة والمعارف الجديدة ومتطلبا الحياة الكثيرة والتي لا تستطيع أي مؤسسة الإلهام بها جميعا[2].

إن الاهتمام بالعوامل الأسرية وعلاقتها بالجريمة امتداد لأفكار التي نظرت للجريمة كظاهرة اجتماعية، حيث يعد الوسط الاجتماعي الأسري من العوامل الاجتماعية المهمة التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة، فليس من شك أن وجود الأسرة يعد عاملا من العوامل المهمة للتنشئة الاجتماعية، هذه القواعد تضبط بشكل فاعل السلوك الفردي لصالح المجتمع، وتبدأ علاقة الأسرة بالأبناء منذ ميلادهم، حيث تؤكد الدراسات الاجتماعية والنفسية أن تجارب التعلم الأولى للأطفال في تنشئته المبكرة تؤسس أنماط سلوك وعادات وتصورات تتسم بديمومة والتأثير في استجابات الفرد عند النضج إذ تبدأ علاقة الأسرة مع الأبناء منذ ميلادهم[3].

وفي دراسة أخرى تعتبر الأسرة كخلية أساسية في كيان المجتمع فهي منبت الجماعة ومهد الشخصية التي تدور حولها جميع عناصر تكوينها هذا ما جعلها اهتمام العديد من العلماء خاصة علماء الإجرام كما لها دور فعال في الظاهرة الإجرامية إذ يقول علماء الإجرام في هذا العدد الأسرة إذا ما أصابها أي خلل أو انتفى أي مقوم من مقومات الأسرة السوية فإنها حينئذ

---

[1] د: إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، دار الجليل للطباعة والنشر، بيروت، ص64.

[2] د: صيح عبد المنعم أحمد، الضبط الاجتماعي، العراق للدراسات والبحوث، د.ط، بغداد، 2009، ص42.

[3] د: مونيا هانيت وجنيفر خيلنر، نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية، ترجمة دكتور قيس النوري، دار الشؤون الثقافة العامة، بغداد، العراق، ص1988.

تهتز ويختل كيانها، ومن ثم ينعكس ذلك على شخصية الأبناء على سلوكهم وفي الأخير يؤدي ذلك إلى وقوعهم في هوة الإجرام، ونظرا لكثرة تلك الاختلالات المهددة لكيان الأسرة وصعوبة حصرها وجب علينا التعرض فقط إلى بعض أهم الاختلالات فقط وهي كالآتي:

1-غياب أحد الوالدين أو كلاهما: بسبب من الأسباب مما يؤدي عادة إلى فقدان الحنان وتوجيه الحماية للطفل، وقد يتولد عن ذلك اضطراب نفسي لدى الطفل وعدم الاستقرار مما يدفع به إلى سلوك سبيل الجريمة، وعن دراسة تمت في الجزائر من طرف "موريس بورا" على 654 طفل. ينحدر 444 طفل منهم من أسر مرضية بينما ينحدر الباقي من أسر عادية في النهاية لوحظ أن غياب أحد الولدين هو السبب الأكثر انتشارا عند الأطفال المنحرفين، وفي عام 1998، ولا شك أن غياب الوالدين أو إحداهما قد ساهم كثيرا في الرفع من نسبة جنوح الأحداث[1].

فالأسرة القوية المتماسكة التي تقوم على الود والتفاهم بين الوالدين وبينهما وبين الأبناء يخرج منها شخصية سوية لا تنساق وراء النزاعات الشريرة وتقاوم كل إغراء يدفع بها إلى سلوك سبيل الجريمة. أما الأسرة المفككة بسبب الشجار المستمر بين الوالدين أو غياب إحداهما بسبب الموت أو الطلاق أو الاغتراب للعمل بعيدا عن الأسرة أو عدم التكيف الاجتماعي، يتولد عنها اضطراب نفسي لدى الطفل وعدم استقرار قد يدفع به إلى الإجرام[2].

2-الجهل بأصول التربية الصحيحة: هو أخطر الاختلالات التي تهدد كيان الأسرة تدفع بأطفالها في المستقبل إلى الإجرام، ومن صور الجهل بأصول التربية استخدام القسوة اتجاه الصبي مما ينجم عن ذلك عدم نسيان الطفل لأخطائه فيؤدي به ذلك في النهاية إلى الشذوذ، أو يجعله لا يتصرف إلا بعنف لأنه تعود على أن يجد أمامه كل شيء وأن لا يسأل عن أخطائه، كذلك تنشئة الطفل تنشئة سيئة كعدم تعليمه مجموعة من القيم المساعدة على تكوين

[1] د: فتيحة كركوش، ظاهرة انرحاف الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د،ط، 2011، ص113.
[2] Taft Donald : Criminology. New York.1956.

شخصية سليمة كالتعود على الهزيمة والنصر، وعلى العطاء إلى جانب الأخذ وعلى الترك والتنازل إلى جانب الظفر والكسب، وعلى التغاضي إلى جانب الغلبة، والتسامح إلى جانب الإصرار فإذا لم يترتب الطفل على هذه القيم فلا يتمتع بالقدرة الكافية على المقاومة ويكون الصبر عنده معدوما ولا يتحمل أي ضرب من ضروب المكاره حتى ولو كان هينا ولذلك إذا اعترضه أحد الناس في أتفه الأمور يتمرد عليه بالعف من أجل الظفر بكل ما بهواه[1].

3-**الخصام العائلي:** من أخطر أنواع هذه الخصام هو ذلك الخصام الذي يقع بين الزوجين لأسباب مختلفة. كالتباين من حيث المستوى العلمي أو الثقافي أو من حيث الانطواء أو البساطة أو من حيث البخل أو الإسراف أو من حيث عدم التوافق الجنسي وقد ينجم عن هذا الخصام عواقب وخيمة على أفراد الأسرة كالطلاق، أو هجر الأسرة من طرف الأب أو الانتحار أو قد يصل الأمر إلى قتل أحد الزوجين انتقاما منه مما قد يدفع بأفراد الأسرة إلى الانحراف في طريق الإجرام[2].

4-**السلوك السيئ للعائلة أو فساد نظام الأسرة:** قد تكون الأسرة متكاملة وغير متصدعة بمعنى أن يكون الأب والأم على قيد الحياة وتكون الرابطة الزوجية قائمة بينهما ويعيشان مع أولادهما ولكن يتسم نظام الأسرة بالفساد مما يضر ضررا بالغا بتربية الأولاد، وبالتالي يعتبر فساد نظام الأسرة عاملا إجراميا له أثر فعال في انحراف الأبناء إلى طريق الجريمة[3].

ومن صور ذلك يكون الوالدين أو أحدهما مجرما أو منحلا خلقيا أو مدمنا على المخدرات أو المسكرات أو مسبوقا قضائيا، إذ أن الطفل الذي يجد نفسه في عائلة فاسدة فهو معرض كثيرا للانزلاق مع ذويه في خطاياهم ورذائلهم وبالتالي قد يتورط عاجلا أم آجلا في الإجرام مقتديا بأحد والديه أو كلاهما دون أن يساوره أي شعور بالذنب والإثم، وتزداد الحالة خطورة إذا توفي

[1] د: فرج صلاح الهريش، علم الإجرام، بنغاوي، المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، 1999، ص348

[2] د: فتيحة كركوش، ظاهرة انحراف الأحداث، المرجع السابق، ص115.

[3] د: فوزية عبد الستار، مبادئ علم الاجتماع وعلم العقاب، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، الطبعة الخامسة، 1985، ص168.

أحد الوالدين أو كلاهما توجيه الطفل إلى اقتراف الرذيلة، مما يؤدي به في آخر المطاف إلى تحوله إلى مجرم محترف، إذ يقول عالم الإجرام "ثافت" بالنسبة لسلوك العائلة بأن: "العائلة هي أول وأهم مدرسة للتدريب على حسن السلوك أو سوء السلوك تبعا لسلوك العائلة ذاتها"[1].

5-التفكك الأسري:

- التفكك المادي للأسرة: يرجع إلى عدم وجود الأبوين معا في نطاق الأسرة وبغيابهما أو إحداهما وفي هذه الحالة يحرم الطفل من مصدر هام من مصادر تهذيبه ويكون ذلك الحرمان أحد العوامل التي قد تدفع به إلى سلوك الجريمة أو العود إليها، وتؤكد الإحصاءات أن الصلة الوطيدة بين تفكك الأسرة المادي وبين ارتكاب الجريمة فقد أثبتت تقارير إحصائية فرنسية أن 40% من النزلاء بالمؤسسات العقابية هم من الجانحين لأول مرة و75% من الجانحين العائدين كانت أسرهم متصدعة، وفي مصر العربية دلت الإحصاءات أن 67% من النزلاء ينتمون إلى أسر متفككة من خلال الاستبيان الذي أجراه الباحث مع الأشخاص العاديين تبين أن هناك منهم من ينتمون إلى أسر متصدعة إذ أنهم لا يعيشون مع أسرهم ولا يوجد ترابط فيما بينهم[2].

6-مسكن الأسرة والجوار:

مسكن الأسرة يمارس تأثيرا على تكوين شخصية الفرد، ويحدد مدى استجابته للمؤثرات الخارجية، فضيق مسكن الأسرة يؤثر على صحة الأبناء ويقلل من قدرتهم على أداء واجباتهم المدرسية، وقد يدفع ضيق المكان الأبناء على البحث عن مكان آخر، فيلجئون إلى الأصدقاء أو الشوارع حيث يكون الاتصال برفقاء السوء ومما يساعد على ضيق مسكن الأسرة زيادة عدد الأبناء، ففي ظل أزمة المساكن لا تتمكن الأسرة من تغيير مسكنها لتتناسب مساحته مع عدد

[1] د ومسيس بهنام، نظرية التجريم، منشأة المعارف الإسكندرية، 1988، ص210.

[2] د: نسيسة فاطمة الزهراء، التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث، دراسة ميدانية جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014، ص36.

أفرادها، ولذلك تسكن غالبية الأسر التي تقطن في الأحياء الشعبية المكدسة في غرفة واحدة، وقد تلجأ عدة أسر إلى اقتسام المسكن الواحد بما يؤدي إليه ذلك من آثار صحية على الأبناء ومن مفاسد أخلاقية.

ومع ذلك لا ينبغي التعميم في هذا الخصوص، فليس وجود مسكن الأسرة في التجمعات السكنية الشعبية هو الذي يساهم في تكوين شخصية الحدث المجرم، بقدر ما هي طريقة حياة الأطفال الذين يقطنون في هذه التجمعات، فالواقع أن تأثير مسكن الأسرة على تكوين شخصية الحدث المجرم لا يمكن عزله عن تأثير الجواز، أي الوسط الذي يختلط به هؤلاء الأحداث والذي يساهم بدوره في تكوين الشخصية الإجرامية[1].

الفرع الثاني: مجتمع الأصدقاء

عرّفه كولي: بأنه الجماعة التي يتفاعل أفرادها وجها لوجه وتجمعهم علاقة ودية وعشرة طويلة نوعا ما، لا تقتصر حياة الفرد على الأسرة والمدرسة والعمل فحسب، وإنما يتخير الفرد مجموعة من الأصدقاء يتفقون معه في ميوله واتجاهاته يقاربونه سنا ويمضي معهم أوقات فراغه ويمارس معهم هوايته ولا شك أنه يوجد تأثير متبادل بين الأصدقاء فكل منهم يؤثر في شخصية الآخر، يكون التأثير إيجابي إذا كان الأصدقاء يتحلون بالأخلاق الفاضلة والسيرة الطيبة ويكون تأثير الأصدقاء سلبي إذا كانوا يمارسون نشاط غير مشروع أو يقومون بأعمال سيئة[2].

لا يختار الإنسان أصدقائه من جيران الحي الذي يقيم فيه أو من زملائه في المدرسة وتلعب كل من الأسرة والمدرسة دورا كبيرا في تحديد هذا الاختيار والإنسان في اختياره لأصدقائه يفضل المجموعة التي تتقارب معه في السن وتتفق معه في الاتجاهات، ووجود

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص255.

[2] د: حسن الساكني، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، أبحاث الندوة العلمية السادسة، الخطة الوقائية العربية الأولى، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1978، ص110

الشخص بين جماعة الأصدقاء يحدث تأثيرا متبادلا فكل منهم يؤثر في تكوين شخصية الآخر بدرجات تتفاوت حسب مقدرة كل منهم في الإقناع وقوة الشخصية، فإذا سادت الجماعة مبادئ وتقاليد سليمة انعكس ذلك على سلوكهم وغرائزهم فيصدر عنهم السلوك السليم.

أما إذا كانت ظروفهم سيئة داخل مجتمعات الأسرة والمدرسة ولم يتكيفوا مع هذه المجتمعات تكونت منهم عصابة إجرامية، وسبب في نشأة مثل هذه الجماعات قد يرجع إلى تفكك الأسرة أو فسادها أو سوء المعاملة التي يلقاها الطفل في المدرسة أو الأسرة وقد يكون ضعف المستوى الاقتصادي في الأسرة وضيف المسكن، وقد يكون الفشل في الدراسة تدفع المرء إلى البحث عن مجتمع آخر يلاءم ظروفه أو أحواله فيجد ضالته في مجتمع الأصدقاء الذين تتقارب ظروفهم مع ظروفه، فيحدث الانسجام والتوافق بين طباعهم وينتج التأثير المتبادل بينهم آثاره من حيث عدم التكيف مع المجتمع الكبير غالبا ما يظهر ذلك في صورة الاعتداء على الأموال أو الأشخاص أو الإدمان على الخمور والمخدرات[1].

ويؤكد المنهج الإسلامي على أهمية الرفاق في التأثير على سلوك الفرد وتوجيهه إما للخير أو للشر ومن هنا كان توجيه الإسلام على حسن انتقاء الأصدقاء والتحذير من مصاحبة الأشرار وقد صر القرآن الكريم تأثير قرين السوء على قرينه وذلك في قوله تعالى: ﴿**فَاَقْبَلَ بَعْضُهُم عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُون (50) وَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُم إِنّي كَانَ لِي قَرِينْ (51) يَقُولُ أَإِنَّكَ لَمِنَ المُصَدِّقِين (52) أَئِذَا مِتْنَا وكُنَّا تُرَاباً وَعِظاماً أَإِنَّنَا لَمَدِينُونْ**﴾ صدق الله العظيم[2].

وكذلك جاءت السنة المطهرة مؤكدة على أهمية تأثير جماعة الرفاق وضرورة اختيار الجليس الصالح فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (إنما مثل الجليس الصالح

[1] د: حميدي رجب عطية، علم الإجرام، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، دون طبعة، 2003، ص199.

[2] سورة الصافات، الآية 50، 51، 52، 53.

وجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكبر، فحامل المسك إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه وإما أن تجد منه ريحا طيبة، ونافخ الكبر إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد ريحا كريهة)[1].

مجتمع الأصدقاء هو البيئة المختارة للشخص إلى حد كبير، لاسيما بالنسبة للشخص البالغ الذي يتمتع بقدر كبير من الحرية في اصطفاء الأصدقاء الذين يقضي معهم أوقات فراغه. ويلجأ الشخص عادة إلى أصدقاء يتفقون معه في الميول والاتجاهات. ويتغير هؤلاء الأصدقاء تبعا لمرحلة من العمر التي يجتازها الشخص. ويتوقف تأثير الأصدقاء في شخصية الفرد على نوع هؤلاء الأصدقاء وميولهم، فمنهم الصالح ومنهم جليس السوء كما أن منهم من يكون عونا على الخير. لكن تأثير الجماعة على الفرد تأثير مشترك يتحدد بما يسود تلك الجماعة من قيم ومبادئ، فإن كانت الجماعة تحترم القانون وتلتزم بأنماط السلوك الاجتماعي وتسودها القيم الفاضلة التي توجه سلوكها إلى النشاط المشروع، كان تأثيرها على الفرد في الغالب تأثيرا حسنا. أما إن كانت من الجماعات التي تحبذ التمرد والثورة على أنماط السلوك الاجتماعي وقواعد الضبط ولا تحترم القانون، فإن تأثيرها على الفرد يكون في الغالب سيئا. فجماعة الأصدقاء يمكن أو يكون لها دور تهذيبي هام على الفرد، كما يمكن أن تكون كاملا يساعده على الانحراف والإجرام[2].

وإن الكثير من الشباب يرتكبون الجرائم تحت الضغط وظروف معينة أو نتيجة شعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية الرفقة السيئة التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية. لأنه لا طالما هناك تواجد لمجموعة من الأفراد في مجتمع ما تنشأ بينهم علاقة تفاعلية وتعاونية هذا التفاعل الإيجابي يمكن الفرد من تسخير البيئة المحيطة به للوفاء باحتياجاته والأفراد في مجموعهم يشكلون قوة لأن كل فرد لا يقوى إلا بالآخر. ولا تنفرد عصبة الأصدقاء بتأثيرها على الفرد، بل تساهم في

[1] صحيح المسلم، الجزء الثامن، دار المعرفة للنشر، بيروت، د/ط، ص38.

[2] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص261.

هذا التأثير عوامل تتضافر معها، أهمها سوء معاملة الأسرة للحدث، وتساهم المعاملة السيئة التي يتلقاها الطفل في المدرسة في توجيهه نحو عصية الأصدقاء كما يجعل فشله الدراسي بانضمامه إلى عصية الأصدقاء، يجد الشخص نفسه مرتبط عاطفيا بأصدقائه كما يشعر معهم بالراحة النفسية، ومن ثم تحدث الاستجابة والتجارب بين هؤلاء الأفراد الذين يلجئون في سبيل الحصول على المال إلى صور السلوك غير المشروع، ويتخيرون لقضاء أوقات فراغهم للأماكن التي تقربهم من الإجرام[1].

ولقد درس الكثير من علماء الإجرام تأثير الجماعات منحرفة السلوك على الأشخاص أو الشباب الذين يضلون بها أو يصاحبونها لاسيما إذا كان عند هؤلاء الأفراد استعداد نفسه للاهتمام في السلوك الانحرافي، وكل فرد في مجتمع معرض للسقوط في الجريمة إذا اتخذ أصدقائه من الأفراد الذين ينتمون إلى مثل هذه الجماعات. ولكن أبحاث دلت على أن استجابة الفرد لمثل هذه الجماعات إلى حد كبير إلى شخصيته المستجيب ومقداره في تأثيره بالآخرين[2].

الفرع الثالث: مجتمع السجن

مجتمع السجن يعتبر بيئة عرضية خاصة، وهي بيئة مفروضة على الشخص لا خيار له فيها.

ويثار التساؤل في علم الإجرام عن أثر الحياة في مجتمع السجن على تأصيل الشخصية الإجرامية للمجرم، وهو ما يتوقف عليه عوده إلى الإجرام، الواقع أن هدف العقوبة، لاسيما السالبة للحرية، هو محاولة انتزاع عوامل الإجرام والقضاء على الشخصية الإجرامية، وهو ما يعني إصلاح المحكوم عليه وتأهيله للحياة الاجتماعية بما يحول دون عودته إلى الإجرام مرة ثانية، فهدف المعاملة العقابية أثناء فترة سلب الحرية هو في النهاية القضاء إلى احتمال العودة

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص262.

[2] د: خليفة ناصر، أحمد محمد، مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي، القاهرة، 1981، دون طبعة، ص142.

إلى الإجرام، وإذا نجحت تلك المعاملة في تحقيق الهدف المنشود، أمكن القول بأن السجن من العوامل التي تحد من الإجرام، أما إذا أخفقت المعاملة العقابية داخل السجن في تحقيق هذا الهدف، وهو ما يعني عودة المجرم إلى الجريمة بعد قضائه لفترة العقوبة السالبة للحرية، فهل معنى ذلك أن السجن يعد عاملا يزيد الإجرام حدة، بدل أن يكون أداة تصرف المجرم عن الإجرام؟

أجاب بعض الباحثين على السؤال الذي طرحنا بالإيجاب. فالآثار التي يخلفها تنفيذ العقوبات السالبة للحرية على تكوين وتطوير الشخصية الإجرامية للمحكوم عليه دفعت هؤلاء الباحثين منذ وقت طويل إلى تأكيد أن السجن عامل إجرامي[1].

ومع ذلك فإن الرأي السابق لم يلق إجماعا من الباحثين، بل هناك من يرفض اعتبار السجن من عوامل العود إلى الإجرام، وحجيتهم في ذلك أن العقوبات غير السالبة للحرية لم تؤد إلى نتائج أفضل مما يؤدي إليه السجن فيما يتعلق بالوقاية من العود إلى الإجرام فبدائل سلب الحرية لا تتفقون على السجن من هذه الناحية حتى يمكن الإدعاء بأن العود إلى الإجرام يعني دلالة إجرامية لمجتمع السجن، وذهب البعض إلى حد القول بأن سلب الحرية قصير المدة ذاته ليس من العقوبات التي تؤدي حتما إلى آثار سيئة بالنسبة للمحكوم عليه بها، وأن هذه العقوبة ليست في كل الأحوال من عوامل الإجرام، أي يتوقف الأكثر على كيفية الاستفادة منها. وإذ كان هذا هو شأن العقوبة السالبة للحرية ذات المدة القصيرة، فإنه من غير الممكن الاستغناء عنها، ومن باب أولى يكون من غير المعقول التنازل عن العقوبة السالبة للحرية طويلة المدة بحجة أنها من عوامل زيادة نسبة العود إلى الجريمة[2].

خلاصة ما تعدم أنه لا ينبغي التوقف عند العقوبة السالبة للحرية في ذاتها للقول بأن السجن من عوامل الإجرام، فليست العقوبة في ذاتها هي التي تحدث هذا الأثر بقدر ما يحدث

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص264.

[2] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع نفسه، ص265،266.

أسلوب التنفيذ المجتمع بالنسبة لهذه العقوبات، فالمعاملة العقابية أثناء فترة سلب الحرية هي التي تحدد في الغالب اتجاه المحكوم عليه بعد الإفراج عنه، فقد يترتب على تلك المعاملة انتزاع عوامل الإجرام تماما وهنا يكون السجن من عوامل مكافحة الإجرام، لكن فشل المعاملة العقابية المتبعة قد يكون بالفعل سببا في تأكيد بل وزيادة عوامل الانحراف في شخصية المحكوم عليه.

ومن الباحثين من يرى أن المعاملة العقابية داخل السجون تنتج من الآثار السلبية أكثر مما تحدثه الآثار الإيجابية، والواقع أن الظروف السيئة التي يغلب أن تنفذ فيها العقوبة السالبة للحرية في كثير من الدول، ومنها غالبية دول العالم الثالث، هي التي تدفع إلى الاعتقاد بأن السجن عامل من عوامل الإجرام، فمعظم دول العالم الثالث تعاني من مشاكل، لاسيما الاقتصادية معاناة تحجب مشكلة معاملة الجرمين المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، وهي مشاكل بلغت من القسوة حدة يجعل المطالبة بتحسين ظروف تنفيذ العقوبة والعناية بالسجون.

المبحث الثاني: العوامل الثقافية

يقصد بالعوامل الثقافية مجموعة العوامل الاجتماعية ذات الطابع المعنوي، أي تلك العوامل التي تشكل الجانب المعنوي الروحاني في كل مجتمع والعوامل الثقافية يتكون من مجموعها الوسط الثقافي أو البيئة الثقافية العامة. ودراسة البيئة الثقافية لها أهميتها في علم الإجرام، إذ أن كل عنصر من العناصر المكونة لها يمكن أن يؤثر إيجابا أو سلبا على ظاهرة الإجرام في المجتمع، فثقافة كل مجتمع تطبع إجرامه بطابع متميز، ولذلك كان تأثير البيئة الثقافية على الإجرام من خلال كل عنصر من عناصرها، فلاشك في أن أهم عناصر البيئة الثقافية يتمثل في التعليم، ووسائل الإعلام والدين وهذا ما سوف نعالجه في هذا المبحث[1].

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص268.

المطلب الأول: العوامل الثقافية المؤثرة على النشاط الإجرامي

العوامل الثقافية عنصر المستور الحضري لكل المجتمعات والمنحصرة في عدة أبعاد منها المستوى التعلمي للفرد، نظرة المجتمع للجريمة، القيم العقائدية أو الدينية وكذا أساليب التقدم العلمي.

الفرع الأول: التعليم

جوهر التعليم هو تلقين مجموعة من المعلومات وهو في أبسطه صوره تعليم القراءة والكتابة، أي محو الأمية، لكن هذا المعنى للتعليم ليس هو وحده المقصود في مجال الدراسات الإجرامية، ففي المجال يقصد بالتعليم فضلا عما تعدم التهذيب أو التربية أي تلقين القيم الاجتماعية والخلقية للتلاميذ، وتعويدهم على النظام والطاعة، وخلق روح التعاون بينهم، ولاشك في أهمية التعليم على هذا النحو، إذ هو سبيل إلى تربية الفرد وبناء شخصيته وتوجيه سلوكه وتصرفاته في الحياة.

والصلة بين التعليم والإجرام محل خلاف بين الباحثين في علم الإجرام، فقديما ساد الاعتقاد بأن الأمية عامل هام من عوامل الإجرام، لكن هذا الفرض لم يتأكد في المجتمعات الحديثة حيث لم يترتب على انتشار التعليم انخفاض في معدل الإجرام، وبيان الصلة بين التعليم والإجرام يقتضي أن نحدد تأثير التعليم على حجم الإجرام ثم على نوعه.

1-أثر التعليم على حجم الظاهرة الإجرامية:

لقد تعددت الأبحاث والدراسات التي أجريت لبيان العلاقة بين التعليم وحجم وشكل الظاهرة الإجرامية و تضاربت نتائجها على النحو التالي:

أ- فهناك دراسات انتهت إلى وجود علاقة عكسية بين التعليم والظاهرة الإجرامية فكلما انتشر التعليم انخفضت نسبة الجرائم وقال الفقيه فيري إن فنتح مدرسة يعادل غلق السجن. وكرر هذا القول الأديب فيكتور هيجو[1].

ب- وهناك دراسات أخرى خلصت إلى عدم وجود أية علاقة بين التعليم والظاهرة الإجرامية فانتشار التعليم لم يؤد إلى انخفاض نسبة الإجرام التي ظلت ثابتة لم تتغير.

وفي رأينا أن الجهل ليس معناه الشر المطلق وانعدام الأخلاق، كما أن العلم ليس معناه الفضيلة وحسن الخلق، فيوجد بين المتعلمين مجرمون كما يوجد بين الجهلاء فضلاء[2].

حقيقة أن التعليم غالبا ما يوسع المدارك ويهذب المشاعر والدوافع ولذلك قد يحد من الإجرام في بعض الأحيان وقد يساعد عليه في أحيان أخرى، فالتعليم قد يهيئ الفرد مركزا مناسبا في المجتمع يكون عاصما له من سلوك طريق الانحراف، وإذا راودته نفسه إلى مثل هذا الانحراف فإنه يمعن في التفكير قبل السير فيه فيقدر ملائمته وعواقبه، كما أن للتعليم دورا بارزا في القضاء على كثير من الخرافات والعادات السيئة، فكم من جرائم الاحتيال ارتكبت ضد أشخاص آمنوا بخرافات دفعت بهم إلى الاستسلام لخداع المحتالين وحيلهم، كالشفاء من الأمراض أو إعادة الزواج أو التفريق بين الأحباب وكم من عادات سيئة كالثأر والانتقام قذفت بمعتنقيها إلى السجون.

ولهذا بقال أن للتعليم دورا وقائيا يحول بين الإنسان وبين الانحراف، ويضاف إلى ذلك أن الوسائل العلمية الحديثة في الكشف والتعقيب عن المجرمين وجرائمهم قد يترتب عليها إحجام لبعض الأشخاص عن اقتراف الجرائم وفي الجهة المقابلة، فإن التعليم قد يساعد على الإجرام وخاصة إذا صادف لدى الفرد ميولا أو استعدادا إجراميا، فقد يكون للمركز المرموق الذي يشغله الفرد وطبيعة الوظيفة التي يمارسها دور في هذا السبيل. يضاف إلى ذلك أن التقدم العلمي قد

[1] د: عبود السراج، الوجيز في علم الإجرام والعقاب، الكويت، جامعة الكويت، 1986، دمشق، دون طبعة، ص308.

[2] د: محمد محي الدين عوض –الإجرام والعقاب، السودان، الخرطوم، 1989، دون طبعة، ص122.

وضع تحت بصر الأفراد الوسائل التي تسهل من ارتكاب الجريمة أو إخفاء أثرها كالمحاليل الكيماوية المختلفة والمسدسات الكاتمة للصوت[1].

وبالنسبة للسيارات فهي تؤثر في ظاهرة الإجرام بطريق غير مباشر عن طريق ما تحدث في نفس المجرم من دوافع لاقتنائها، إما لحب الاقتناء في حد ذاته وهذا قد يدفعه إلى ارتكاب جرائم متعددة لتدبير نفقاتها والمال اللازم لشرائها فيضطر إلى اللجوء إلى السرقة والاختلاس، وإما للاستفادة منها باستخدامها كوسيلة من وسائل ارتكاب الجرائم كالظهور بها أمام المجني عليه للتغرير به أو لاقتناعه بمركزه المالي أو الأدبي أو لاستخدامها كطريقة من طرق الاحتيال والنصب، وبالتالي يضطر المجرم لتدبير هذا الأمر عن طريق سرقة السيارات ذاتها.

2-أثر التعليم على شكل الظاهرة الإجرامية:

العلاقة بين التعليم وشكل الجريمة لا تقبل الشك، فمع انتشار التعليم تغير شكل الجريمة إذ قلت جرائم العنف والقسوة وزادت جرائم الدهاء والحيلة والذكاء وإساءة الائتمان وجرائم إصدار شيكات لا يقبلها رصيد والتزوير والتزييف وغش الأدوية والسلع. فنلاحظ أن أثر التعليم يتمثل في التخصص في الإجرام بطريق مباشر[2].

الفرع الثاني: وسائل الإعلام

وسائل الإعلام يقصد بها مجموع الوسائل الفنية التي تسمح بالانتشار السريع للأخبار والآراء والأفكار، وتشمل هذه الوسائل

الصحافة والمسرح والسينما والإذاعة المسموعة والمرئية، ولا يخفى ما لهذه الوسائل من دور كبير في تثقيف أفراد المجتمع ونقل الأخبار إليهم وتبادل الأفكار والمعلومات ومحو الأمية

[1] د: محمد صبحي نجم، المرجع السابق، ص83.

[2] د: جلال ثروت، علم الإجرام والعقاب، الإسكندرية، 1989، دون طبعة، ص173.

وتكوين وتوجيه الرأي العام، يضاف إلى ذلك أن هذه الوسائل تمارس دورا سياسيا هاما بوصفها تسمح للأفراد بمراقبة السلطات العامة وتوجيه النقد إلى ما تقوم به من تصرفات[1].

ولا يختلف اثنين هنا على أن كل هذه الوسائل ذات أبعاد تأثيرية على من يتفاعل معها إيجابا وهو المفترض أن يكون، فتكون واسطة فعالة في تهذيب الفرد وتربيته واكتسابه المهارات والعلم والمعلومات الهادفة ويعمل على الالتقاء عبر هذه الوسائط بأناس طيبين أسوياء أو زملاء أو معلمين أو مفكرين أو مثقفين أو مرشدين يتعامل معهم فيستفيد منهم سواء في المجال الديني أو العلمي أو العملي أو الاقتصادي أو الاجتماعي[2].

أو قد تكزن وسائط هدامة لكل ما هو مغروس من قيم في نفس المتلقين على اختلافها إن كان الاستغلال والاستعمال لهذه الوسائل والوسائط غير محروس وغير عقلاني أو موجه بصورة سيئة للفئات الهشة علميا أو دينيا أو نفسيا.

ورغم أهمية وسائل الإعلام باعتبارها أدوات للتثقيف والترفيه والتوجيه والرقابة إلا أنها من وجهة نظر علماء الإجرام وسائل مشبوهة، وهي دائما موضع شك واتهام نظرا لما ينس إليها من أنها عوامل زيادة الإجرام[3]

فقد سبق للمربوزو وأن سجل التأثير السيئ للصحافة على الإجرام، ثم ظهر اتجاه آخر يؤكد أن الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام السمعية البصرية مسؤولة مسؤولية كبيرة عن تزايد معدلات الإجرام خصوصا في السنوات الأخيرة أين تعددت هذه الوسائل وتطورت وأصبحت متاحة لكل أفراد المجتمع[4].

---

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص272.

[2] د: الحيدري جمال إبراهيم، علم الإجرام المعاصر، الطبعة 1، بغداد، بيت الحكمة، 2009، ص79.

[3] د: سليمان عبد المنعم سليمان، المرجع السابق، ص37.

[4] د: مجاني باديس، الإجرام ووقعه في الإعلام الجزائري، المحلية الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 1، 2016، ص148.

في حين يذهب اتجاه آخر إلى القول بأن هذه الوسائل ليست سوى انعكاس للحالة التي عليها المجتمع ومن ثمة لا يمكن لها التأثير باعتبارها من عوامل الإجرام.

وبهذا نلاحظ وجود اختلاف واضح بين آراء علماء الإجرام حول دور وسائل الإعلام والتواصل المختلفة، على الظاهرة الإجرامية على اختلافها.

1-الصحافة وأثرها على الإجرام:

تنتشر أخبار الجرائم غي غالبية الصحف بعناوين مثيرة ووصف تفصيلي لا ينجو من المبالغة، وهذه الصحف من هذا الأسلوب في نشر أخبار الجريمة تجاري، حتى تضمن نسبة توزيع ممكنة، كما لوحظ أن أغلب قراء باب الجريمة من الشبان والعطالين عن العمل والمراهقين والصغار، ولما كانت الصحف ليست على نمط واحد من حيث عرض أخبار الجريمة، فقد تظاريت الآراء عن أثرها على الظاهرة الإجرامية ونقول أن طريقة عرض أخبار الجريمة قد يكون لها دور مانع وقد يكون لها دور دافع عليها، ويتمثل الدور المانع والدافع للصحافة في الأمور التالية:[1]

المنافع: إن مهمة الصحافة نشر الأخبار والجريمة وبالتالي يكون من المناسب أن تنشرها الصحافة بدلا من ترك الأمر بشأنها للإشاعات التي يتناقلها الأفراد العاديون، كما أن نشر خبر الجريمة يكون بالنسبة لبعض الأشخاص وسيلة للتنفس عن الرغبات الإجرامية المكبوتة وإشباعا كافيا لها، مما يترتب عليه إقدام هؤلاء الأشخاص على تنفيذ هذه الرغبات وخاصة إذا كان عرض خبر الجريمة قد تم بطريقة منفردة. يضاف إلى ذلك أن نشر أخبار الجريمة وأسماء المشتبه فيهم أو المتهمين فيها قد يساعد على تعقب الجناة كما في حالة نشر صورهم أو أوصافهم في الصحف، والقبض عليهم، ويساعد كذلك على متابعة الجمهور لسير جهاز العدالة

[1] د: محمد زكي أبو عامر، دراسة في علم الإجرام والعقاب، الدر الجامعية للطباعة، بيروت، ص179.

الجنائية، وقد يؤدي كل ذلك إلى عدول بعض الأفراد عن ارتكاب السلوك الإجرامي خوفا من التعريض بهم في الصحف.

الدافع: أما عن دور الصحافة الدافع إلى الجريمة فيمكن حصره لعدم اكتراث الرأي العام أو جانب منه وذلك نتيجة كثرة نشر أخبار الجريمة الذي قد يوجد من يتعاطف مع مقترفيها، وقد يترتب على ذلك تشجيع من يوجد لديهم استعداد إجرامي أو ميل إجرامي أول ميل إليه لارتكابها، وخاصة من يشعر بينهم بالزهو والفخار إذا نشرت صورته أو ذكر اسمه في الصحف. يضاف إلى ذلك أن نشر الجريمة قد يؤثر على سير العدالة الجنائية فيحول دون القبض على المجرمين أو وقوع القضاة في الحرج، وذلك في حالة التنبؤ بالأحكام التي ستصدر ضدهم والخبر لا داعي له ذات الأثر على الظاهرة الإجرامية كالخبر الصحفي وإن كان بدرجة أقل من هذا الأخير[1].

والملاحظ في العصر الحديث أن الصحف تعمد إلى تخصيص أجزاء كبيرة منها لنشر أخبار الجرائم والمحاكمات، للدرجة أنه في بعض الصحف الأجنبية لوحظ ازدياد نسبة المساحة المخصصة لأخبار الجرائم، حيث بلغت في بعض الأحيان إثنى عشر ضعفا كما كانت عليه من قبل، وتلجأ الصحف في سبيل تشويق القارئ وجذب انتباهه إلى تخير العناوين المثيرة والمبالغة في وصف الجريمة وأساليب ارتكابها، بل إن بعض الصحف لا تلتزم الدقة التامة في هذا الخصوص ولا تقتصر على سرد الأخبار الحقيقية، وإنما تعتمد إلى إضافة وقائع من وحي خيال المحرر إمعانا في إثارة الجمهور، وتلك أمور تحدث إيحاء لا يقوي على مقاومته الأحداث والبالغين الذين تحيط بهم ظروف خاصة قد تسهل انقيادهم إلى السلوك الإجرامي[2].

[1] د: محمد صبحي نجم، المرجع السابق ص87.

[2] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع الساق، ص283، 284.

ويرى المدافعون عن الصحافة، وأغلبهم من رجال الإعلام أن نشر أخبار الجرائم يدخل في صميم عمل الصحافة ولا يتعارض مع وظيفتها، فمهمة الصحافة نشر الأخبار أيا كانت، والجريمة أحد هذه الأخبار ووظيفة الصحافة إعلام القراء بكل ما يحدث في المجتمع حلوه ومره، وهو ما يبرد نشر أخبار الجرائم، ويرى هؤلاء النشر عن الجرائم وجسامتها، كما أن النشر قد يسدي لرجال الأمن خدم كبيرة، عندما يؤدي نشر خبر الجريمة وأسماء المشتبه فيهم أو المتهمين أو صورهم أو أوصافهم في الصحف إلى تعقب الأفراد لهم والكشف عن هويتهم والقبض عليهم، وكما ذكرنا من قبل يحقق النشر رقابة الجمهور على حسن سير جهاز العدالة الجنائية، لأن هذا هو المقصود من علانية المحاكمات الجنائية، ولما كان الأفراد لا يتمكنون في أغلب الأحوال من متابعة جلسات المحاكم الجنائية، فإن نشر أخبار الجرائم والمحاكمات يخفف الرقابة للجمهور، ويطمئن أفراد المجتمع على جدية السلطات العامة في تعقب مرتكبي الجرائم ومحاكمتهم وفي ذلك نوع من الردع العام في الوقت ذاته، إذ قد يؤدي إعلام الناس بما يتخذ حيال المجرمين من إجراءات ومحاكمات وجزاءات تنشر على الملأ إلى عدول فئة من الأفراد على ارتكاب الجرائم خشية تعرضهم للمصير ذاته والتشهير بهم[1].

2-وسائل الإعلام الالكترونية وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية:

لطالما احتلت الصحافة المطبوعة مكانة مهمة في عملية الاتصال طوال القرون الماضية، فقد كانت وسيلة مهمة لتدفق المعلومات إلى كل أفراد المجتمع وقد قامت من الناحية الإيجابية بدور مهم في حياة المجتمعات وتطورها وصياغة منظومة المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما من الناحية السلبية وحسب رأي جانب من علماء الإجرام كان لها الدور الكبير في زيادة العديد من نبس الجرائم في المجتمعات هي اختلافها سواء بين فئات الأحداث أو البالغين،

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص285.

وإن هذا حال الصحافة المكتوبة كالصحف والمجلات المتنوعة فكيف الحال بالصحف والمجلات الالكترونية التي أصبحت تزاحم وتغلبت على النوع الأول وهي الرائجة في عصرنا هذا عصر التكنولوجيا والعالم الافتراضي الرقمي[1].

وكيف سوف ينظر إليها علماء الإجرام بمعنى هل ستكون وسيلة أخرى وأشد خطورة عن سابقتها في إضافة أرقام كبيرة الإحصائيات الجريمة المرتكبة بفعل الإعلام الالكتروني؟

والحقيقة أن الصحيفة الالكترونية على سبيل المثال في الوقت الراهن أصبح اللجوء إليها بكثرة من طرف أفراد المجتمع والمهتمين على اختلافهم، وأصبحت تحظى بدرجة تفضيل عالمية من جانب القراء سواء في المجال المحلي أو الدولي.

وبهذا جذبت قراء كثيرين لا لكونها تجهز خدمات إخبارية ذات نوعية غاية في الحداثة بل لأنه يمكن الوصول إلى هذه المحتويات بسرعة[2].

كما أنها تقدم بصيغة يمكن من خلالها تأمل الأخبار والحصول على أفكار مستخلصة عنها فضلا عن الإمكانيات التكنولوجية التي تدخل في هذه المسألة والتي تأخذ موقعا مركزيا ضمن هذه الاعتبارات لذا فإن ناشري الصحف الالكترونية يمتلكون قاعدة من المهارات الإنتاج صيغ إخبارية ذات أوعية متعددة جذابة ولديهم قواعد بيانات لمحتويات الأخبار بحيث يجدها القراء سهلة البحث[3].

والحقيقة يمكن القول أن من ناحية ومن منظور علم الإجرام لكي لا تكون لهذه الوسيلة الدور الفعال في الجريمة وارتكابها وصعود وتيرتها لابد أن تكون متحفظة فلا تنشر كل ما يخص الجريمة ويعطي انطباعا بشيوعها في أوساط المجتمع ويضعف هيبة القانون ولابد من

[1] د: الحيدري جمال إبراهيم، المرجع السابق، ص91.

[2] د: مجاني باديس، المرجع السابق، ص148.

[3] د: سليمان عبد المنعم سليمان، المرجع السابق، ص45.

التقيد بمواثيق أخلاقية لممارسة المهنة عموما وهذه الأخيرة عبر الوسائط الالكترونية على إخلافها لأنه لابد أن تقوم الصحافة على اختلافها بدورها الاجتماعي في الضبط والدفاع ضد السلوك الإجرامي[1].

3-أثر الروايات والقصص على الإجرام:

يبدو هذا الأثر من خلال الأعمال الروائية التي تنصب على الجريمة والمجرمين فتصور أساليبهم في تنفيذ أغراضهم الإجرامية، كما تظهر بمظهر البطل الخارق الذي ينجح في الإفلات من قبضة العالة، وهذا ما تزخر به القصص البوليسية وقصص العنف والجنس والمغامرات وغيرها التي تحرض على الصفات الدنيئة. وهذه الروايات تؤثر بصفة خاصة على عقلية الشباب وعلى وجه الخصوص محدودي الثقافة منهم فيدفع بهم إلى الوقوع في هاوية الانحراف تقليدا لبطل الرواية أو القصة.

ولكن هناك بعض الروايات والكتب والقصص التي تدعو إلى الفضيلة ونبذ الرذيلة ومحاربة العنف بكافة صوره، ولا جدال في أن هذا النوع من الأدب له دور وقائي قد يحول بين قرائه وبين الوقوع في هاوية الجريمة[2].

4-أثر السينما والمسرح والتلفاز على الإجرام:

اختلفت نتائج الأبحاث والدراسات حول أثر التلفزة والسينما والمسرح على الظاهرة الإجرامية. ومع ذلك يمكن القول بأن لهذه الوسائل الإعلامية المشهورة أثرا مانعا أو دافعا على الإجرام كالصحافة قد يكون للسينما والتليفزيون والمسرح اثر مانع وموجه من حيث البرامج أو الأفلام والمسرحيات التي يعرفها كل منهما بصورة تنفر من السلوك الإجرامي وعواقبه الوخيمة، وقد تساعد مشاهدة التلفزيون على تجمع أفراد الأسرة الواحدة حوله مما يقلل من نزول الأبناء

[1] د: الحيدري جمال إبراهيم، المرجع السابق، ص95.

[2]Schafer Stefen, introduction to criminology, Virginia, 1976, p232

وخروجهم في الشوارع وتجنبهم الاختلاط بقرناء السوء وبالتالي عدم تعلمهم صناعة الجريمة أو محاكاتها[1]. ولكن الواضح هذه الأيام كثرة عرض أفلام العنف والشر والجنس والمغامرات على شاشات السينما والتلفزة وتكرارها والتعود على رؤيتها بل وترقب عرضها وخاصة في دور السينما، وجمهورها معظمهم من الشبان مما يدفعهم إلى الانحراف وتقليد ما يشاهدونه في تنفيذ الفيلم أو الاستعانة ببعض الأساليب التي يستخدمها بطل الفيلم في تنفيذ أغراضه، وخطورة هذا الأثر الضار للسينما أو التلفزيون يتمثل بانتقال عدواه إلى الشباب من الذكور والإناث على اعتبار مشاهدتهم للسلوك الإجرامي وكأنه سلوك عادي، فيحاولون تقليد ما شاهدوه من جرائم منوعة ومختلفة، وكثيرة هي الجرائم التي وقعت من آثار ذلك[2].

وتقدم الإنترنت مجموعة من الخدمات منها:

1- **البريد الالكتروني Mail électronique:** والذي يتم من خلاله إرسال وتلقي الخطابات كالبريد العادي إلا أنه يتميز عن هذا الأخير بالسرعة في الإرسال والاستقبال وبإمكانية استدعائه عن بعد، كما يتميز بصعوبة المراقبة أو الرصد، وبوجوب وجود برنامج خاص بالبريد الالكتروني يتم من خلاله الإرسال والاستقبال.

2- **المحادثة الفورية Chat:** والتي تقتضي وجود أكثر من شخص على شبكة الإنترنت في وقت واحد في عدة مواقع مختلفة ويتم التخاطب بينهم بصورة لحظية بحيث يظهر على الشاة كل ما يكتبه هؤلاء الأشخاص في موضوع النقاش بمجرد كتابته كالفايسبوك والمسنجر وغيرها من مواقع التواصل.

3- **التجارة الالكترونية Commerce électronique:** كعقد الصفقات والإبرام العقود ونشر الصور الثابتة والمتحركة وكتابة المقالات وعرض الأفلام بالصوت والصورة.

[1] دك رمسيس بهنام، المرجع السابق، ص168.

[2] د: محمد صبحي نجم، المرجع السابق، ص89.

4-**الاتصال السمعي والبصري Communication audio-visuel:** والذي يتم من خلاله التحدث بالصوت والصورة بين المشتركين في شبكة الإنترنت، كما يمكن من خلاله مشاهدة المؤتمرات والندوات وإجراء النقاش مع آخرين حول فاعليتها بالصوت والصورة في نفس الوقت الذي تعقد فيه. والتلفزيون المحمول والأي باد IPad والتابلت Tablet أصبح له الآن القدرة على التصوير بالفيديو وإجراء المكالمات بالصوت والصورة والتسجيل والتعاقد والاشتراك في البرامج القضائية والندوات العلمية والاتصال بالإنترنت[1].

ومما لاشك أن صعوبة خضوع هاتين الوسيلتين للرقابة وخروجهما من الضوابط القانونية كلن له تأثير كبير في ازدياد معدل الإجرام المعلوماتي كالسرقة والنصب والتجسس والتلاعب في البيانات المصرفية عبر الإنترنت كما ازداد معدل الجرائم الجنسية كالتحدث عن الجنس وممارسته بالصوت والصورة عبر الإنترنت ونشر الصور ومقاطع الأفلام المسجلة والنصوص الجنسية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما أصبح من الممكن عقد الصفقات المجرمة كصفقات السلاح والمخدرات عبر الإنترنت أو التليفون المحمول (الهاتف)[2].

المطلب الثاني: الدين وعلاقته بالإجرام

الدين مجموعة القيم بأمر المعروف وتنهي عن المنكر وتستمد قوتها من مصدر غيبي هو الله الآمر الناهي، وإذا أردنا أن نلتمس أثر الدين على ظاهرة الإجرام نبادر إلى الأذهان للوهلة الأولى أن الدين عامل مضاد للإجرام، فالدين يقف من الجريمة موقف العداء، ينفر منها ويدعو إلى الانصراف عنها باعتبارها صورة من صور الشر الذي يتنافى مع تعاليم الأديان كافة[3].

[1] د: بكري يوسف بكري محمد، المرجع السابق، ص175.

[2] د: بكري يوسف بكري محمد، المرجع نفسه، ص175.

[3] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص281.

والقاعدة أن ما وافق مصلحة الجماعة فهو في نظر الدين خير، وما خالفها فهو شر، والجريمة في جوهرها عدوان على مصلحة الجماعة. فهي شر لا يرضى عنه الدين ولا يقره. وقديما كان ينظر إلى الجريمة على أنها عدوان مباشر على الدين نفسه، وكانت العقوبة تنزل بالمجرم تطهيرا له من رجسه وتكفيرا عن ذنبه.

غير أن هذا الرأي مع ذلك ترد عليه بعض التحفظات، لأن التطابق ليس تاما بين أحكام الدين وقواعد التشريع الوضعي. فمن الجرائم أفعال لا تعد منافية لأوامر الدين ونواهيه، بل إن منها ما يقره الدين ويباركه، كالثورة على النظم الجائزة والتجسس على العدو وإتلاف الوسائل التي تحض على المعصية. إلا أنه يمكن القول إجمالا بأن أغلب الجرائم التقليدية وأخطرها تعتبر أفعالا محرمة في القانون والدين معا[1].

والواقع أن الدراسات التي أجريت في شأن بيان طبيعة العلاقة بين التدين والإجرام لم تسفر عن نتائج حاسمة، بل أن هذه النتائج ينقص بعضها بعضا في كثير من الأحيان، فقد حاولت هذه الدراسات مقارنة إجرام الطوائف الدينية من ناحية وبيان أثر التعليم الديني على سلوك الأفراد من ناحية أخرى[2].

الفرع الأول: مقارنة إجرام الطوائف الدينية

يرى كثير من الباحثين أنه غير مناسب الاعتماد على إقرارات السجناء لتحديد إنمائهم الديني أو درجة تدينهم، نظرا لأن العوامل الخاصة بالحياة داخل السجن قد تدفعهم إلى التظاهر بالدين.

[1] د: عوض محمد، المرجع السابق، ص305.

[2] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق.

كما أنه من الممكن وجود أسباب لاحقة على ارتكاب الجريمة هي التي تفسر ممارسة المسجونين للشعائر الدينية داخل السجن، على الرغم من أنهم كانوا أبعد الناس عن الدين قبل دخولهم إليه فاحتمال الحصول على مزايا من التدين داخل السجن، لاسيما الاستفادة من الإفراج الشرطي[1]، قد يكون هو العامل الأساسي الذي يدفع إلى ممارسة الشعائر، وليس الإيمان الحقيقي.

أجريت دراسات في الولايات المتحدة الأمريكية زيادة في عدد المساجين المتدينين بأكثر من 50% على المتوسط العام للمتدنين داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد فسر بعض الباحثين هذه الزيادة بالأمل في الحصول على الإفراج الشرطي قبل انقضاء هذه العقوبة، ويقرر الأستاذ سذرلاند أن اعترافات السجناء زائفة ولا تمثل حقيقة علاقتهم بالدين قبل ارتكابهم للجرائم التي قادتهم إلى حياة السجن، كما أن انخراطهم في الدين بعد سجنهم لا يصح اعتباره من قبيل الندم والتوبة وإنما هو كذب ونفاق يقصد منه التأثير على الهيئة المختصة بالإفراج عن المسجونين قبل انقضاء مدة عقوبتهم لحسن السير والسلوك أثناء الفترة التي يشترط القانون قضاءها من العقوبة، ومن المسجونين من يعزز كذبه بالتردد على دور العبادة داخل السجون لممارسة الشعائر الدينية وبالمداومة على تلاوة الكتب المقدسة[2].

تم إجراء دراسات إحصائية في أوروبا حول مدى تدين المجرمين، خاصة قبل الحرب العالمية الأولى ومن تحليل هذه بدا للعاملين الألماني "أشا فنبرج" والهولندي "بونجر" أن الكاثوليك أكثر إجراما من البروتستانت وأن الطائفة الإسرائيلية كانت أقل الطوائف الثلاث في معدل الإجرام، غير أن عددا من العلماء لا يقرون استخلص نتيجة محددة من هذه الدراسة حول أثر الدين على ظاهرة الإجرام، لأن التعميم في هذا الخصوص لا يخلو من مخاطر وحجتهم في ذلك أن هناك عوامل أخرى غير الدين تمارس تأثيرها على إجرام هذه الطوائف

[1] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص283.

[2] د: فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع نفسه، ص284.

ويلاحظ هؤلاء أنه في كثير من البلاد الأوروبية: لاسيما ألمانيا، ترجع كثرة إجرام الكاثوليك إلى ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية المتردية، لذلك فغالبة المجرمين الذين يقبض عليهم وتثبت إدانتهم يأتون من تلك الطائفة ومن ثم يزداد عددهم زيادة ملحوظة في الإحصاءات الرسمية.

من أجل ذلك نرى أن مقارنة إجرام الطوائف الدينية المختلفة ليس من شأنها أن تسفر عن نتيجة يمكن التعويل عليها، أي ينبغي الحذر عند تفسير المعطيات الإحصائية في هذا الشأن، لأن الدين ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر في إجرام أفراد طائفة معينة، بل أن ظروف الحياة التي يحياها أفراد تلك الطائفة هي التي تمارس تأثيرا كبيرا على معدلات الإجرام.

الفرع الثاني: الدور الوقائي للأديان من الجريمة

بما أن الأديان تأمر بكل خير وتنهي عن كل شر وبما أن الجريمة شر فإن الدين يعتبر عاملا مانعا من الإجرام يقي الإنسان من شر الوقوع فيه. وهذا الدور الوقائي للأديان من الجرائم مرجعه أن تعاليم الدين تنفر من الجريمة والبعد عنها. كما أن أثر الدين في نفس الإنسان المؤمن أقوى من أثر القانون فإذا لم يطع القانون الذي ينهي عن الجريمة فإنه لن يخالف تعاليم الدين الذي يؤمن به ويتبعه عن يقين لأنه يتعامل في ذلك مع الله وليس مع البشر. بالإضافة إلى ذلك فكثيرا ما تتفق قواعد الدين مع القواعد القانونية مما يسهل على المتدينين عدم مخالفة أوامر القانون فمثلا كل من الدين والقانون يحرم الاعتداء على النفس والعرض والمال وذلك فإن المتدين غالبا ما يحترم تلك القواعد التي نماها لديه الدين فيمتنع عن الجريمة[1].

[1] د: محمود نجيب حسني، دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، 1982، دون طبعة، صفحة 128-129.

الدور الاستثنائي للأديان في وقوع الجريمة:

إذا كان للتمسك بالدين على الوجه الصحيح دورا وقائيا من الإجرام فإنه، وعلى العكس، قد يكون للدين دورا استثنائيا في وقوع الجريمة. وهذا الدور يتحقق عندما يوجد نوعين من القواعد، القواعد الدينية والقواعد القانونية، كما هو الشأن في الدول العلمانية التي يفصل فيها الدين عن الدولة. ففي هذه الحالة يُغلب الفرد قواعد الدين على قواعد القانون ما يعني وقوعه في الجريمة من وجهة نظر القانون.

ويتحقق ذلك في حالتين:

الأولى: عندما يحدث تعارض بين معتقدات دينية وقواعد قانونية تأمر بما يخالف تلك المعتقدات، الأمر الذي يدعو الأفراد إلى التمسك بالمعتقدات الدينية وبالتالي مخالفة القانون. ومثال ذلك ما يحدث الآن بين الشباب المسلم في أوروبا والذي يرى الامتناع عن التجنيد في الجيش الأوروبي المحارب للدول الإسلامية مما جعل هؤلاء الشباب عرضة للوقوع تحت طائلة النصوص المتعلقة بالتهرب من التجنيد والتمرد والعصيان. وكما هو الحال عندما عارض الشيوعيون الأفكار الدينية ومنعوا المؤمنين من ممارسة شعائرهم الدينية ووضعوا قواعد قانونية تحرم بعض الأفعال التي تدعو إليها تعاليم الدين مما أدى إلى زيادة معدلات الجريمة من هؤلاء المؤمنين لمخالفتهم لقواعد القانون السائد.

الثانية: في حالة التعصب الديني والطائفي والمذهبي وتفسير قواعد الدين تفسيرا غير صحيح على نحو يدفع هؤلاء المتعصبين إلى إحداث الفتن والاضطرابات وبالتالي ارتكاب الجرائم ومخالفة القوانين السائدة فتكثر بالتالي جرائم العنف والسطو والتخريب والأمثلة على ذلك التعصب الديني كثيرة، ولا يخفى علينا ما يحدث في العالم من حولنا ويؤكد تلك الحقيقة[1].

[1] د: بكري يوسف بكري محمد، المرجع السابق، ص167.

خلاصة الفصل الثاني:

العوامل الاجتماعية والثقافية المختلفة السائدة في المجتمع الواحد قد تدفع بالفرد إلى الجريمة وذلك من عدة جوانب فمن الناحية الاجتماعية فتنقسم البيئة الاجتماعية بدورها إلى عامة وخاصة وتؤثر بشكل جماعي على السلوك الإنساني كالحروب والثروات الطبقات الاجتماعية وغيرها أما بالنسبة للبيئة الاجتماعية الخاصة هي مجموعة الظروف التي تقع على شخص معين وتؤثر سلبا على سلوكه كمجتمع العائلة والأصدقاء ومجتمع السجن، ومن الجانب الثقافي يقصد به مجموعة القيم التي يتشكل على أسسها الضمير الفردي والجماعي في المجتمع، والمجتمع الثقافي له أهمية في علم الإجرام إذ أنه يمكن أن يؤثر إما بالسلب أو الإيجاب على سلوك الفرد في المجتمع، فقد يساهم المجتمع الثقافي في التوعية والتقليل من الجريمة وذلك من خلال التقدم العلمي الذي وصلت إليه المجتمعات وأثر التعليم على حجم الظاهرة الإجرامية، كما قد يساهم في زيادة معدل الإجرام وذلك لعدة أسباب كوسائل الإعلام التي تعتبر من عوامل زيادة الإجرام، وإضافة إلى ذلك ضعف الوازع الديني.

الخاتمة

من خلال ما تطرقنا إليه في البحث عن العوامل الخارجية، التي تؤثر في السلوك الإجرامي يتضح أن لهذه العوامل دور بالغ الأهمية، لما تحدثه من ضغط في بعض الأحيان على الفرد، كالعوامل الاقتصادية ومنها ما يؤثر على الفرد دون أن يشعر بها، بطريقة مباشرة كالعوامل الطبيعية، والعوامل الثقافية، وكنها ما هو مؤثر في تكوين شخصية الإنسان كالعوامل الاجتماعية، التي من الصعب أن يقاومها الإنسان كونها قد تؤثر فيه منذ صغره. ومعرفة هذه العوامل ومدى تأثيرها على السلوك الإجرامي تمهد الطريق سواء للباحثين للتوصل إلى الطرق العلاجية، التي تحد من الظاهرة الإجرامية. وكذلك للدولة من خلال الإجراءات الوقائية، التي يمكن أن تتخذها للحيلولة دون وجود أفراد أثرت فيهم عوامل خارجية، من صنع المجتمع والطبيعة فجعلتهم مجرمين يهددون أمن واستقرار المجتمع، وكذلك مضرين بأنفسهم من خلال المواقف والأوضاع التي وصلهم إليها الجريمة، كالسجن، والإدمان على المخدرات، والتفكك الأسري، بما يعيشونه من تشرد وعدم استقرار وتتيح كذلك هذه الدراسات للدولة وضع سياسة عقابية تكون لها الأثر الإيجابي بإصلاح المجرم وإعادته إلى المجتمع. وفي الأخير، تكمن نتائج الدراسة بما يلي:

- تعميق دور الأسرة وبناءها في المجتمع والمحافظة عليها.
- تحسين المستوى المعيشي والدخل للأفراد.
- تكثيف البرامج التوعوية والتحسيسية فيما يتعلق بمختلف المؤسسات خاصة الأسرة والمدرسة.
- الحفاظ على القيم والمعايير الاجتماعية والدينية التي تساهم في الحد من الجريمة والانحراف.
- المتابعة الجيدة للأبناء وعلاقتهم مع أصدقائهم، بالإضافة إلى تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي.
- دراسة احتياجات الأفراد حسب طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لطبيعة حياة العصرنة.
- دراسة أوضاع أفراد العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل تؤمن لهم مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم.

- تحسين القدرة الشرائية للأفراد.
- إعطاء أهمية متزايدة للمناطق شبه الحضارية المتواجدة على أطراف المدن أو في المناطق الفقيرة المكتظة بالسكان لكي لا تكون مركزا منسيا لمرتكبي الجرائم وذلك عن طريق توفير الخدمات وتوفير أماكن ترفيه من أجل أوقات الفراغ.

قائمة المراجع

قائمة المصادر:

أولا: الكتب الدينية

1-القرآن الكريم.

-1

قائمة المراجع:

أولا: القواميس والمعاجم

البروفيسور، دينكن ميشل، معجم علم الإجرام، ترجمة: دكتور إحسان محمد حسن، دار رشيد للتوزيع، 1980.

ثانيا: المؤلفات

1-أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، طبعة أولى، 2009.

2-أمين محمد مصطفى، مبادئ علم الإجرام، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 1996، دون طبعة.

3-إسحاق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 1991.

4-إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، دار الجليل للطباعة والنشر، بيروت، دون طبعة، ودون سنة نشر.

5-بكري يوسف بكري، الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، دون طبعة، 2015.

6-جلال ثروت، علم الإجرام والعقاب، الإسكندرية، دون طبعة، 1989.

7-حسن ساعتي، نظريات حديثة في تفسير السلوك الإجرامي، أبحاث ندوة العلمية سادسة، الخطة الوقائية العربية الأولى، دار النشر للمركز العربي للدراسات الأمنية، تدريب الرياض، 1987.

8-حميدي رجب عطية، علم الإجرام، دار الكتب الوطنية بن غازي، ليبيا، 2003.

9-حيدري جمال إبراهيم، علم الإجرام المعاصر، بغداد، بيت الحكمة، طبعة واحد، 2009.
10- خليفة ناصر، أحمد محمد، مقدمة في دراسة سلوك الإجرام، القاهرة، 1991.
11- رمسيس بهنام، نظرية التجريم، منشآت المعارف الإسكندرية، 1998، دون طبعة.
12- سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني، طبعة واحد، إسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 1994.
13- صيح عبد المنعم أحمد الضبط الاجتماعي، العراق، الدراسات والبحوث، بغداد، 2009.
14- عبد الرؤوف، أصول علمي الإجرام والعقاب، القاهرة، دار الفكر، الطبعة الثانية، دون سنة النشر.
15- عبد الرحمان توفيق، علم الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
16- عوض محمد، مبادئ علم الإجرام والعقاب، مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية، دون طبعة، 1975.
17- عبود السراج، الوجيز في علم الإجرام والعقاب، الكويت، جامعة الكويت، 1986.
18- علي بدر الدين، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، الرياض مركز العربي للدراسات الأمنية، دون طبعة، دون سنة النشر.
19- فتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 2002.
20- فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2006.
21- فرج صلاح الهريش، علم الإجرام، بن غازي، المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، 1999.
22- فتيحة كركوش، ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2011.

23- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الاجتماع وعلم العقاب، دار النهضة العربية للنشر بيروت، الطبعة الخامسة، 1985.
24- محمد صبحي نجم، أصول علم الإجرام وعلم العقاب، عمان، دار الثقافة، الطبعة الأولى، إصدار الثاني، 2008.
25- محمد أحمد المشهداني، أصول علمي الإجرام والعقاب في الوضعين الفقهي والإسلامي، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
26- محمد عماد ربيع، فتحي توفيق فاكوري، محمد عبد الكريم العفيف، أُول علم الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
27- محمد محي الدين عوض، الإجرام والعقاب، السودان، خرطوم، 1989، دون طبعة.
28- محمد زكي أبو عامر، دراسة في علم الإجرام والعقاب، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982.
29- محمود نجيب حسني، دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، 1982.
30- مونيا هنين وجينفر هرتل، نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية، ترجمة دكتور قيس النور، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق. 1998.
31- نسيسة فاطمة الزهراء، التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث، دراسة ميدانية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014، د.ط.

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية:

1-الرسائل الجامعية:

عمر عبد الله المبارك الزهراوي، رسالة دكتوراه، عمادة الدراسات العليا، علم الاجتماع، قسم علم الجريمة، 2009.

2-مذكرات الماستر:

1-درقاوي جمال، بن صخرية عبد القادر، أثر العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب الجريمة، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص علوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة إبن خلدون بتيارت، 2018.

2-قورين تواتي، أثر العوامل الاقتصادية على الظاهرة الإجرامية، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017.

3-كفيف سليمة، الضوابط الخارجية لتفسير السلوك الإجرامي، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2019.

رابعا: المقالات العلمية:

1-أحمد بوطرفاية، الجريمة الاقتصادية، مجلة مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 29 نوفمبر 2016.

2-الحاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة أكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2014.

3-المجاني بديس، الإجرام وواقعه في الإعلام الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد واحد، 2016.

خامسا: المطبوعات الجامعية:

لطيوش دليلة، مطبوعات في علم الإجرام، جامعة الإخوة، منتورعد، قسنطينة، 2020.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية:

1-Schafer, Stefen, introductiion to criminology, Virginia, 1976.

2-Taft Donald: Criminology, New York, 1956.

الفهرس

-الشكر.

-الإهداء.

-مقدمة.

الفصل الأول: العوامل الطبيعية والاقتصادية وصلتها بالظاهرة الإجرامية.....6

المبحث الأول: العوامل الطبيعية (المناخية-الجغرافية).....7

المطلب الأول: تأثير الظروف الطبيعية على السلوك الإجرامي.....7

الفرع الأول: أثر المناخ على ظاهرة الإجرام.....8

أولا: علاقة درجة الحرارة والبرودة بالإجرام.....8

ثانيا: علاقة الطقس بالإجرام.....10

الفرع الثاني: الجريمة وعلاقتها بالمدن والريف.....12

المطلب الثاني: الآراء المفسرة لعلاقة البيئة الطبيعة بظاهرة الإجرام.....14

الفرع الأول: التفسير الطبيعي والنظرية الاجتماعية.....15

أ-التفسير الطبيعي.....15

ب-التفسير الاجتماعي.....17

الفرع الثاني: النظرية الفيسيولوجية والتفسير التكاملي.....19

1-النظرية الفيسيولوجية (النفسية).....19

2-التفسير التكاملي.....20

المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية.....21

المطلب الأول: الصلة بين العوامل الاقتصادية وظاهرة الإجرام.....21

الفرع الأول: الخلاف حول دور العوامل الاقتصادية في الظاهرة الإجرامية.....22

أ-الاتجاه المبالغ في تقدير أهمية العوامل الاقتصادية.....22

ب-الاتجاه المقلل من أهمية العوامل الاقتصادية.....22

ج-الاتجاه المعتدل في تقدير دور العوامل الاقتصادية.....23

الفرع الثاني: العلاقة بين العوامل الاقتصادية ونوع الإجرام.....24

أولا: جرائم الاعتداء على الأموال.....24

ثانيا: جرائم الاعتداء على الأشخاص.....26

ثالثا: جرائم الاعتداء على العرض.....26

رابعا: الجرائم الاقتصادية والمالية.....27

المطلب الثاني: تقسيم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الظاهرة الإجرامية.....28

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية العامة.....29

أولا: التطور الاقتصادي.....29

ثانيا: التقلبات الاقتصادية.....32

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية الخاصة.....35

أولا: الفقر.....35

ثانيا: البطالة.....37

ثالثا: الهجرة غير الشرعية.....38

خلاصة الفصل الأول.....40

الفصل الثاني: العوامل الاجتماعية والثقافية في تفسير الظاهرة الاجتماعية.....42

المبحث الأول: العوامل الاجتماعية.....43
المطلب الأول: العوامل الاجتماعية العامة.....43
الفرع الأول: الحرب وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية.....43
الفرع الثاني: الطبقات الاجتماعية والإجرام.....48
المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية الخاصة.....50
الفرع الأول: الأسرة.....50
الفرع الثاني: مجتمع الأصدقاء.....55
الفرع الثالث: مجتمع السجن.....58
المبحث الثاني: العوامل الثقافية.....60
المطلب الأول: العوامل الثقافية المؤثرة على النشاط الإجرامي.....61
الفرع الأول: التعليم.....61
أولا: أثر التعليم على حجم الظاهرة الإجرامية.....61
ثانيا: أثر التعليم على شكل الظاهرة الإجرامية.....63
الفرع الثاني: وسائل الإعلام.....63
أولا: الصحافة وأثرها على الإجرام.....65
ثانيا: وسائل الإعلام الالكترونية وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية.....67
ثالثا: أثر الروايات والقصص على الإجرام.....69
رابعا: أثر السينما والمسرح والتلفاز على الإجرام.....69
المطلب الثاني: الدين وعلاقته بالإجرام.....71

الفرع الأول: مقارنة إجرام الطوائف الدينية.....72

الفرع الثاني: الدور الوقائي للأديان من الجريمة.....74

خلاصة الفصل الثاني.....76

الخاتمة.....78

قائمة المصادر والمراجع.....81

الفهرس.....87

الملخص.....91

مـلخص مذكرة الماستر

تلعب العوامل الخارجية دورا حاسما في تكوين الظاهرة الإجرامية، وتشمل هذه العوامل العديد من الجوانب مثل البيئة الاجتماعية التي تلعب دورا في التشجيع على السلوك الإجرامي، حيث يمكن أن تساهم الأسرة في حالة فسادها إلى تأثير في سلوك الفرد وبالتالي دفعه إلى الإجرام، ومن جانب آخر العوامل الطبيعية والاقتصادية والثقافية، تلعب دورا مهما في تفاقم الظاهرة الإجرامية، كالفقر مثلا وانعدام الفرص الاقتصادية لها تأثير مباشر على سلوك الفرد، وغيرها من العوامل المساعدة على الإجرام، كأثر التغيرات المناخية، التعليم، البطالة، وتعتبر من العوامل الخارجية التي لها صلة بالظاهرة الإجرامية. ودراسة هذه العوامل والعمل على معالجتها يساعد في الحد من الجريمة.

الكلمات المفتاحية:

1/العوامل الخارجية 2/الظاهرة الإجرامية 3/الإجرام 4/السلوك الإجرامي 5/العوامل الاجتماعية 6/العوامل الطبيعية

Abstract of Master's Thesis

External factors play a decisive role in the formation of criminal phenomena, these factors include many aspects such as the social environment that plays a role in encouraging criminal behavior, where the family, in its depraved state, can contribute to influencing the behavior of the individual and thereby pushing him to crime, on the other hand, natural, economic and cultural factors play an important role in exacerbating the criminal phenomenon, such as poverty, for example, lack of economic opportunities have a direct impact on the behavior of the individual, and other factors contributing to crime, such as the impact of climate change, education, unemployment, and these external factors are considered to have a connection with the criminal phenomenon. Studying these factors and working to address them will help reduce crime.

Keywords:

1/External factors 2/The criminal phenomenon 3/Criminality 4/Criminal behavior 5/Social factors 6/Natural factors.